

سيرة شارل مالك وأبرز منجزاته^١ (١٩٠٦-١٩٨٧)



بوارق الطموح

كان مندوبو ٥٨ دولة يحتشدون كلّ يوم، من أواخر تشرين الأوّل (أكتوبر) إلى أوائل كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٨، في جلسنتين صاحبتيّن قبل الظهر وبعده، بما في ذلك عطلة يوم السبت المعتمّدة في الولايات المتّحدة، لوضع اللمسات الأخيرة على أوّل شرعة عالميّة لحقوق الإنسان في التاريخ.

أولئك أعضاء "اللجنة الثالثة" المنبثقة عن الجمعية العموميّة للأمم المتّحدة، وقد ألزمهم رئيس اللجنة شارل مالك أستاذ الفلسفة المحترّف، إلزام المعلّم تلاميذه، حضور تلك الجلسات الماراتونيّة للتصويت على بنود الشرعة وإقرارها قبل العاشر من كانون الأوّل (ديسمبر)، وهو التاريخ المحدّد لإعلانها من قصر شايبو في باريس.

وعلى أنّ أفراد تلك الجماهرة من الدبلوماسيين المحرّبين لم يكونوا على مسافة واحدة من قناعات الرجل ونظامه الفكريّ الثابت المتماسك، إلّا أنّهم، سواء أخالفوه الرأي أم طاعوه، كانوا منه بمثابة الأشعة من قطب الدائرة، تزداد فيما بينها افتراقاً كلّما ازدادت عنه ابتعاداً.

فقد عرفوه طوال الأعوام الثلاثة التي أعقبت مؤتمر سان فرانسيسكو، قاهر المستصعبات في المناظرة الأبدية بين العقل والضمير من جهة، ومصالح الأقوياء من جهة ثانية، لا يعرف مللاً أو كلالاً... حتّى إذا آن الأوان الحاسم، وأصبح لبّ القضية وجوهر الصراع أن تكون للإنسان حقوق معلنة في وثيقة تاريخيّة أو لا تكون، أذعنوا جميعاً لإرادته الحيرة ودعواه المحقّة، فتحملوا وقرّ مطرقتة الرئاسيّة في آذانهم تنبيهاً وتقريعاً وتحجيماً، وانصاعوا لإشارة عدّاده الذي كان يحصي على الخطباء المفوّهين والفقهاء المنظرين كلامه بالدقائق والثواني ويذكّركم بأنّ الصمت خالصة العبر في المواقف المصيريّة. ثمّ اندفعوا بجاذبيّة سحر ماورائيّ مبدع لم يؤت مثله إلّا الأنبياء والعظماء، فصوتوا بالأكثرية الساحقة، دون أيّ صوت معترض، على الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وهم يمثلون حكومات متباينة الأنظمة والعقائد والاتّجاهات السياسيّة، وينطقون باسم شعوب متغايرة القوميّات والثقافات والأديان^٢.

^١ هذه السيرة مُتّظّفة من: المعلوف، رفيق، "شارل مالك: تاريخ المعجزة ومضمون الرسالة" في شارل مالك: دور لبنان في صنع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، طبعة أوّل، بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩٨، ص ١٩-٩٥، بتصرّف.

^٢ حضر اجتماع التصويت على الوثيقة ٥٦ مندوباً من أصل ٥٨ هم أعضاء اللجنة الثالثة، فحصل الإعلان العالميّ بصيغته النهائية على ٤٨ صوتاً، وامتنع ٨ فقط عن التصويت، دون أن يكون هنالك أيّ معارض.

وُلد شارل مالك في ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٠٦ في بلدة بطّرام من أعمال قضاء الكورة بمحافظة لبنان الشماليّ، من أبوين لبنانيّين مسيحيّين هما الطبيب الدكتور حبيب مالك والسيدة ظريفة كرم من عائلات حيّ المينا في طرابلس.

وقد شغف بالعلم فازدلف إلى كتب الأدب والتاريخ والفكر التجريديّ منذ طفولته، وبرع في الرياضيات والفيزياء، كما تأثّر بالإيمان الروحيّ الأرثوذكسيّ، ونهل التعاليم المسيحيّة وآلاءها النورانيّة في كنف جدّته التقية المؤمنة أم حبيب. وبعدها أنهى دراسته الابتدائيّة والثانويّة في الكورة وطرابلس تحت ظروف الحرب العالميّة الأولى وأهوالها، التحق بالجامعة الأميركيّة في بيروت سنة ١٩٢٣، وحصل على شهادة (B.A.) في الرياضيات والفيزياء التي كان يميل إليها بالسحيّة، وعكف برهّة على تدريسها فيما بعد.

وكان والده قد نزح إلى مصر سنة ١٩٢٢ واستقرّ فيها، ثمّ التحق به أفراد العائلة سنة ١٩٢٤، وتبعهم شارل سنة ١٩٢٩. وعلى أنّ حلول هذا الأخير في أرض الكنانة فتح أمامه منادح وآفاقاً جديدة في التعرّف إلى التراث العربيّ والحضارة الإسلاميّة، إلّا أنّه تحسّس بمرارة الانقطاع الهائل بين هذا التراث العريق المعتكف، والشأو البعيد الذي جازه الغرب الأوروبيّ والأميريكيّ خلال القرون الخمسة الأخيرة على صعيد العلوم والتقنيّات، وبدائع الفكر والفنّ، والنظرة الحركيّة المميّزة إلى الحياة والكون والإنسان.

وهو ما انفكّ، خلال تلك المرحلة الانتقاليّة، يوظّف نشاطه الفكريّ والاجتماعيّ في مجالات ملائمة لطموحه ومواهبه. فكتب "للمقتطف" في القاهرة، و "للعمرة الوثقى" في بيروت، وتابع قراءاته الفلسفيّة باهتمام بالغ، خصوصاً في الماورائيّات، ومنشأ الكون (الموسولوجيا)، كما وضع دراسة علميّة رائدة حول مرض البلهارسيا المنتشر في مصر بتكليف من مؤسّسة فورد، وأدار ندوات ثقافيّة متنوّعة في نطاق "الجمعيّة المسيحيّة للشبان"، شارك فيها العديد من الجامعيّين المسلمين والمسيحيّين حول مواضيع كانت ولا تزال تشغل الإنسانيّة الشاغل في مختلف الأزمنة، كالحريّة، والإيمان، ومشكلة الشرّ، والتسيير والتخيير، وغير ذلك ممّا كان يدوّنه في محاضر نظاميّة مرجعيّة.

ولكنّ الحدث الأهمّ، الذي غير مجرى حياته، هو قراءة الفيلسوف البريطانيّ وايتهد، أستاذ الفلسفة بجامعة هارفرد الأميركيّة يومذاك. فقد أعجب شارل مالك بكتابات هذا المفكّر إعجاباً خارقاً، لاسيّما وأنّ كليهما دخل الفلسفة من باب الرياضيات وعلوم الطبيعة.

وشاء القدر أن يلبي مقاصد الأملعيّ الشابّ، ويوفّر له سبيل النجاح، فقرّر إطلاق سهمه وهو أضعف ما يكون أملاً بالسداد، وكتب إلى المعلّم الكبير يقول:

"قرأتُك بشغف واهتمام، وأرجو أن تقبل تقديريّ وإعجابي. لديّ تحصيل جيّد في الرياضيات والفيزياء، وهذه علاماتي في الجامعة الأميركيّة في بيروت. أنا راغب، إلى أبعد مدى، في دراسة الفلسفة على يدك، ولكنّ إمكانيّات المادّيّة المتواضعة تحول دون تحقيق هذه الأمنية الغالية".

لم يكن مالك يأمل في الحصول على جواب وشيك، وأحسّ أنّ تلك الرسالة ذهبت مع الريح. فأين شرق الأرض من بلاد كولومبوس، وأنى له، وهو اللبنانيّ الشريد الذي توطن مصر، أن يحظى باهتمام فيلسوف العصر في كبرى جامعات الولايات المتّحدة.

غير أن تلك الهواجس ما لبثت أن توارت، دفعة واحدة، عندما فوجيء صاحبها بالجواب العاجل يأتيه من وايتهد، وفيه يقول:

"وصلتني رسالتك وأعجبتني حماسك. علاماتك الممتازة دليل على كفاءتك العلميّة والرياضيّة. أدعوك إلى هارفرد وتحصيل الفلسفة عندي. لكن عليك، في الوقت الحاضر، أن تؤمّن نفقات السفر، وأكلاف معيشتك خلال الفصل الأول (نصف السنة الدراسيّة). وبعدها نرى".

كانت تلك فاتحة الآفاق العريضة وصولاً إلى الهدف المنشود. فجمعت العائلة كلّ مدّخراتها، واستدان شارل ما تيسر من أصدقائه، حتّى أمّن الحدّ الأدنى المطلوب من الذخيرة الماليّة، وغادر مصر سنة ١٩٣٢ متوجّهاً إلى أميركا. ويقول في مذكراته:

"عندما انطلقت السفينة ليلاً، نظرتُ إلى أنوار الإسكندريّة المتألّفة في البعيد، وقد جاشت في نفسي الخواطر، فغمرتني السعادة ممّا أتوّع، والرهبّة ممّا قد أواجه، وسلّمْتُ أمري لله".

وصل مالك إلى الولايات المتّحدة، والتحق بدائرة الفلسفة في جامعة هارفرد، فأبدع وتفوّق، وسجّل علامات خارقة طوال الفصل الأوّل، كما التهم الكتب الركنيّة الخالدة. تضلّع من فلسفة أرسطو وأفلاطون والرواقيين وابن رشد وتوما الأكويني وغيرهم من نوابغ الفكر القدامي، واقترن اجتهاده بإبداعه، فاستدعاه أستاذه وابتعد في منتصف السنة الدراسيّة إلى مكتبه، وهنّأه على إنجازهِ، ثمّ أبلغه أنّ الإدارة اختصّته بمنحة دراسيّة لمُدّة عامين يستطيع السفر والإقامة خلالهما في أي بلد أوروبيّ على نفقتها للاحتكاك بأعظم عقول العصر، والتحصيل على الفلاسفة الكبار الذين كانت تزخر العواصم الأوروبيّة بهم في الثلاثينات.

لم يكن شارل يتوّع مثل هذا السخاء. وقد دأب خلال الفصل الأوّل على توفير ماله الضئيل، وتكثيره قدر المستطاع بتعليم اللغة العربيّة لبعض المستشرقين، وطلّاب الدراسات الشرقيّة في الجامعة، تحسُّباً للضائقة الماديّة التي قد تباغته في الفصل الثاني من السنة. فلمّا فوجئ بذلك التقدير من أستاذه وإدارة الجامعة، مسح دموع السرور الخفيّة بكمّه، وقال لمعلّمه: "أشكركم على هذه المنحة التي قد لا أكون جديرًا بها. وما دمتم قد خيّرتُموني فانا أختار ألمانيا".

هكذا كان، وبدأ الحلم يكبر مع الحقيقة. فاختار مالك ألمانيا، وبالتحديد جامعة فرايبورغ التي كان يتولّى الدائرة الفلسفيّة فيها أحد رواد الوجوديّة والظهوريّة [Phenomenology] الفيلسوف الكبير مارتن هايدغر، وهو ممّن تعرّف شارل إلى أفكارهم عبر مطالعته الهادفة، وأعجب بهم إعجاباً شديداً، ولذلك وقع اختياره فوراً على ألمانيا.

لكن ظروفًا خاصة حالت دون وصول المفكّر الشابّ إلى ألمانيا قبل سنة ١٩٣٦، وهي السنة التي بلغت فيها النازيّة أوجها، واستشرى خطر العنصريّة الجرمانيّة في أوروبا والعالم، فبات في حكم اليقين أنّ الحرب واقعة لا محالة.

ونظرًا لأجواء القمع والإرهاب التي كانت سائدة يومذاك في مدن الرايخ، والازدراء الحاقد الذي كان يديه الألمان للعرب واليهود معًا باعتبارهم ساميين متحدّرين، بحسب التقويم النازيّ للشعوب، من عرق سفليّ وضعيع، فقد واجه مالك ضغوطاً ومضايقات، يقول في مذكراته أنّها بلغت حدّ رفضه من قبل ضابط في جهاز ال (S.S) التقاه صدفة في أحد شوارع فرايبورغ، وما إنّ تبين ذلك الضابط ملامحه الشرقيّة حتّى ركله بمجزمته ذات النعل المدبّس والرأس الحديديّ، وتركه ينزف ليلاً في الشارع مغميًّا عليه. وبقي الجرح الذي أحدثته الرفسة في رجل صاحبنا بادي الأثر إلى يوم وفاته.

لم يحتل شارل، بعد ذلك الحادث وما سبقه من حوادث الاضطهاد النفسي والاحتقار المعنوي، مناخ ألمانيا هتلريّة، خصوصاً وأنّه كان يعرف حقيقة الأمة الألمانيّة العظيمة المتفوّقة التي برّزت أمم الأرض قاطبة في الصناعة والتقانة والعلوم والآداب والفنون، لاسيّما في الموسيقى والفلسفة، وقد آلمه أن يعاين ذلك التعصّب الأعمى، كما أدرك برؤياه البعيدة أنّ الأمور تسير من سيء الى أسوأ في ذلك البلد بأنجاه التطرف والعنف والإرهاب، فقرّر اختصار إقامته، وغادر ألمانيا بعد أربعة عشر شهراً فقط من وصوله إليها، عائداً إلى الولايات المتّحدة سنة ١٩٣٧، حيث دوّن ملاحظاته وانطباعاته في وثيقة عنوانها "١٤ شهراً في ألمانيا" هي في عداد محفوظاته التي لم تُنشر.

ولكنّه يقرّ، في هذه الوثيقة وغيرها من صحائف مدكّراته، بفوائد هذه التجربة على الصعيدين الفكريّ والثقافيّ، كما يعترف بالدفع الجديّد الذي اكتسبه من أفكار هايدغر، وما تعرّف إليه عن كُتب من حجيء العبقرية في آثار كانت وهبيل ونيشيه وغيرهم من كبار الفلاسفة واللاهوتيين الألمان. وفي نهاية العام ١٩٣٧ كان قد انجز أطروحته التي نال على أساسها الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هارفرد، وهي مقارنة بين اجتهاد أستاذه بعنوان "النظرة الماورائية إلى الزمن في فلسفة وايتهد وهايدغر".

ويمكن القول إنّ تلك التجربة الفريدة في ألمانيا النازية، وما عاينه الرجل من هشاشة الصيرورة البشريّة على سطح هذا الكوكب، وخطر النظرة الفوقية إلى العالم من برج القوّة ومنطقها البربريّ التصفويّ، كانت بمثابة الزناد الذي بعث الشرارة في نفس شابٍ ألمعيّ لا تزال تدويّ في أعماقه روايات أبيه عن نكبات الحرب العالميّة الأولى وأهوالها. فبدأ شارل يفكّر تفكيراً منهجياً أكاديمياً فلسفياً بحقوق الإنسان.

عاد مالك إلى لبنان مطلع ١٩٣٨ بعدما كتب إلى رئيس الجامعة الأميركيّة في ذلك الحين الأستاذ بايرد دودج، منبّهاً إلى خلوّ فروع الجامعة من العلوم الإنسانيّة، ومشدّداً على حاجتها الملحة إليها، باعتبار أنّ العلوم الإنسانيّة ستكون هي العامل الأهمّ في رأيه لنقل الإنسان اللبنانيّ والعربيّ من القبوع في الماضي إلى معانقة المستقبل، وإنماء مشاركته الفاعلة في الحياة المعاصرة، وذلك تصحيحاً لما يمكن أن تؤدّي إليه الحياة العصريّة من آفات إنّ هي جنحت إلى مسيرة خاطئة، وتدعيماً لما يمكن أن تؤدّي إليه من فضائل وإنجازات عبر الطموحات الجريئة إنّ هي تميّزت بالضابط الخُلقيّ.

وانطلاقاً من هذا التوجّه الذي وقع من نفس الرئيس دودج موقع التقدير والاستحسان، تمكّن شارل مالك من تحقيق حلم طالما راوده في سيرته الأكاديميّة، وهو تأسيس دائرة للفلسفة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، فكان لـ "يوليس" ما أراد بعد رجوعه إلى "إيتاك". ولم بكتف بإنشاء تلك الدائرة التي خرّجت طبقة لبنانيّة وعربيّة من المفكرين الأحرار الذين أحدثوا تيارات ثورية في المفاهيم، ونهضوا بالمجتمع الشرقيّ إلى مستويات علميّة متقدّمة، حتّى قيل إنّ وراء كلّ حركة نهضويّة في الشرق الأوسط تلميذاً من تلاميذ مالك... بل أصرّ على إدخال برامج ثقافيّة في جميع الاختصاصات، يتلقّنها الطالب خلال عامين، ليصبح موسوعيّ المعرفة، قادراً على التحرّر الفكريّ والروحيّ من محدودية الأفق الذي يفرضه عليه اختصاصه.

وفي غضون هذه المرحلة المستقرّة نسبياً في لبنان الذي جنبه القدر التاريخيّ أهوال الحرب وقد عصفت بأوروبا، لفتت أستاذ الفلسفة طالبة ماجستير (M.A.) في دائرة الدراسات العربيّة هي إيفا حبيب بدر، كانت تتابع مناظراته الفكرية ومحاضراته الفلسفيّة، وتولي المواضيع والقضايا المثارة اهتماماً بالغاً، كما تشارك في المداخلات والمناقشات العامّة، فتطرح على ذلك المفكر الدارب والخطيب

المفوّه أسئلة ذكيّة محرّجة. الأمر الذي ما لبث أن استأثر بإعجابها، وأخذ بمجامع لبّه وقلبه. فتعارفا وتآلفا، وسرعان ما تحوّل الانسجام الروحيّ والفكريّ حبّاً عميقاً جارفاً.

وقد خوّف إيّفا الكثيرون من أهلها وأصدقائها، وحدّروها من أطوار ذلك الرجل، متدّرعين بالخيط الضعيف الواهي الذي يفصل بين العبقريّة والجنون. لكنّها احتكمت، في نهاية الأمر، إلى والدها الذي لقيت من جانبه كلّ تفهّم وتشجيع. فحملت إلى حبيبها موافقة أبيها، وتزوجا عام ١٩٤١، فكانت مدى العمر نجمة ساطعة ياتّم بهديها، ويفتح الآفاق بنورها في الهيئات والمُستصعبات، حتّى سبقها إلى الملاّ الأعلى سنة ١٩٨٧، ولم تتحمّل بعده الغربة في هذه الدنيا أكثر من أشهر معدودة.

من عالم الى آخر

لقد أدرك شارل مالك عبر قراءته المنطقية البصيرة لأحداث الحرب العالميّة الثانية، ومن خلال تجربته العلميّة والحياتيّة في الولايات المتّحدة وألمانيا، واتّصاله الذي لم ينقطع بالغرب عموماً، أنّ ميزان القوى بدأ سنة ١٩٤٣ يرجّح كفة الحلفاء، خصوصاً بعد اجتياح هتلر للاتّحاد السوفياتيّ، وإخفاق المارشال رومل، قائد الحملة الأفريقيّة، في الوصول إلى القاهرة. كما أنّه كان يؤمن، إيماناً قاطعاً، بأنّ أميركا وبريطانيا لن تتخلّيا عن فرنسا باعتبارها ضلعاً رئيسياً في مثلث التحالف الغربيّ. وقد تنبأ سلفاً بحملة النورماندي، وأولى اهتماماً جدّياً الخطّ التصاعديّ للجنرال ديغول والفرنسيّين الأحرار في المجالين السياسيّ والعسكريّ. ولذلك كان، بالرغم من إيمانه المبدئيّ بحريّة الشعوب وحقّها في تقرير مصيرها، يبدي بعض التحدّث على توقيت معركة الإستقلال في لبنان سنة ١٩٤٣، ويعتبر ذلك الإستقلال سابقاً لأوانه ما دام لبنان لم يؤمّن له الإعداد المنهجيّ والكفاية اللوجستيّة سلفاً، وما دام النظام العالميّ الجديد لن يستتب أو تتضح معالمه إلّا بعد نهاية الحرب.

لكنّ الظروف الموضوعيّة التي فرضت حدوث الإستقلال في ذلك الحين، وأمّلت على بريطانيا العظمى تأييده ودعمه، أحدثت أمراً واقعاً جديداً كان لا بدّ معه للدولة المستقلّة الفتية من الاستعانة بشخصيّات لبنانيّة ذات ثقافة أنغلو ساسكونيّة واسعة لإنشاء سفاريّ لبنان في لندن وواشنطن، وسفارات أخرى في العالم الناطق باللغة الإنكليزيّة التي أصبحت في الوقت نفسه اللغة الأولى في القطاع الدبلوماسيّ، والمؤتمرات والمعاهدات الدوليّة. وقد نصّح الجنرال سبيرز، أوّل سفير لبريطانيا في لبنان، كلاً من رئيس الجمهوريّة الشيخ بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض بك الصلح، ووزير الخارجيّة هنري فرعون بهذا التوجّه، مؤكّداً لهم أنّ قيادة الحلفاء ستدعو، حالما تشرف الحرب على نهايتها، إلى مؤتمر عالميّ لإنشاء مؤسسة دوليّة عليا ترعى شؤون العالم، وتوطّد السلم بعد انخيار "عصبة الأمم".

وسرعان ما اتّجهت أنظار المسؤولين إلى الرئيس كميل شمعون والدكتور شارل مالك، فعُيّن الأوّل سفيراً في لندن، وكان سياسياً دارباً من أعضاء الكتلة الدستوريّة، ووزيراً في حكومة الإستقلال الأولى التي اعتقلتها سلطات الإنتداب الفرنسيّ عام ١٩٤٣. أمّا الآخر فلم يكن تورّط في الشأن السياسيّ من قبل، ولكن خبرته الواسعة في الشؤون الأميركيّة، وصدقاته العديدة في الولايات المتّحدة، فضلاً عن المكانة العلميّة المرموقة التي يتميّز بها، جعلت أركان الدولة يفكّرون جدّياً بتعيينه وزيراً مفوضاً في واشنطن، يتولّى إنشاء السفارة اللبنانيّة هناك، ويرأس وفد لبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تقرّر انعقاده منذ العام ١٩٤٤ مع بدء انخيار الحور، على أن يصبح مندوباً دائماً للبنان في منظمّة الأمم المتّحدة فور تأسيسها.

وقد فاتح الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح الدكتور شارل مالك بهذا الأمر، ودُعي إلى حفل عشاء مع قرينته في داره رئيس الجمهورية في عاليه لتقديمهما إلى المجتمع السياسي اللبناني والأجنبي في صيف السنة ١٩٤٤. لكنّه ما إن تسنّت له المواجهة الواقعيّة مع السياسة والسياسيين للمرّة الأولى في تلك المناسبة الرسميّة حتّى جنح في قرارة نفسه إلى ما يسميه في مذكراته "نوعًا من القرف والاشمئزاز". ويقول: "أحسست فجأة أنّ السياسة أحقر وأقبح شيء في الوجود، لأنّ صدقها كذب، وخطابها رياء".

وكان شارل قد استمهل الرئيسين في الجواب على اقتراحهما، وطلب فرصة للتفكير في المسألة. ثمّ عاين من قرينته التي يقنّس رأيها رفضًا قاطعًا للانخراط في العمل السياسيّ حتّى ولو كان على صعيد دوليّ منزه، بعيد عن جوائب الزور في سكك المتاهة اللبنانيّة وسراديبها. إلّا أنّه، على الرغم من ذلك النزوع في طبيعته إلى الرفض، لم يُهمل إشارة عقله وإيماء وطنيّته في وجوب ركوب تلك المطيّة لخير لبنان، واستلحاق ضمّه إلى المجتمع الدوليّ في مناسبة قد لا تطرأ في التاريخ مرّة ثانية. وكان لا بدّ للزوجين، إزاء هذا النزاع المصيريّ بين الاقتناع والامتناع، من العودة إلى الخللان الأوفياء والأصدقاء الصرحاء، فعقدتا اجتماعات متواصلة مع نخبة واعية من ذوي الشورى كانت تتواصل أحيانًا بلباليها في دارهما بشارع بلس، قرب الجامعة الأميركيّة، وتدور خلالها مناقشات حادّة وعنيفة. وقد أجمع الرأي، أخيرًا، على كون التجربة ضروريّة، وهي لن تضرّ إن لم تنفع.

وبعد أشهر من التردّد والاحتساب، عزم شارل مالك وتوكّل، فألّف وفده إلى المؤتمر وغادر لبنان إلى أميركا في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، بعدما سجّل "إذاعة الشرق" من بيروت الكلمة الآتية:

"لمناسبة مغادرتي لبنان إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، أقدم التهنئة أوّلًا إلى الشعب اللبنانيّ برحوع فخامة رئيسنا الشيخ بشارة الخوري إلى البلاد متمنّيًا بكامل صحّته. فلا شكّ أن مقدّرات لبنان في الفترة الدقيقة التي نجتازها اليوم هي أحوج ما تكون إلى حكمته ورشاده وإشرافه المباشر. فإلى فخامته شخصيًا، وإلى أهل بيته الكرام، أخلص التهاني وأطيب التمنّيات".

"وأنا، فيما أعرب عن تقديري الكليّ للثقة الغالية التي منحني إياها فخامته وحكومتنا الرشيدة، أخصّ بالشكر دولة الرئيس رياض بك الصلح، ومعالي وزير الخارجية السيّد هنري فرعون، وأسأل الله أن يوفّقني في تأدية المهمة التي أوكلت إليّ. وغدًا، عندما استقرّ في العاصمة الأميركيّة، سأبذل قصارى الجهد لدى الرئيس روزفلت وحكومة الولايات المتّحدة، لتعريفهم بلبنان وحقيقته الكيانيّة وامتياز الوجوديّ، فنحصل من أعظم دولة في العالم على كلّ الدعم والتأييد لحرّيتنا واستقلالنا وسيادتنا. وأملي كبير في أن أجعل الشعب الأميركيّ الكريم، ورئيسه العظيم، يكتشفان لبنان العقل والروح والنور الذي لا يُضمرّ إلّا المحبّة والسلام للإنسانيّة جمعاء".

"ويا إخوتي وأبناء بلدي الأحباء. إنني أحمل معي، فُبئيل ارتحالي إلى العالم الجديد، أطيب تمنّياتكم للشعب الأميركيّ الصديق الذي يحتلّ منزلة خاصّة في قلوبكم، كما أحمل الأشواق والتحيّات من نصفكم المقيم إلى نصفكم المغترب الذي رفع اسم لبنان عاليًا في المنقلب الآخر من المعمورة، وسيكون لي شرف الاتّصال بشخصيّاته البارزة، وهيئاته الرائدة، وقادته الميامين، لتعريفهم إلى وجه لبنان المستقلّ الحرّ، القادر بتضامن أبنائه

على مواجهة أيّ عاصفة تمّب عليه حاضرًا ومستقبلاً. ولي ملء الثقة بأنّ هذا اللبنا الجديد سيؤدّي دوره الإيجابيّ الخلاق، ليس فقط بين مجموعة الدول العربيّة الشقيقة، بل في المجتمع الدوليّ الكبير بأسره.

"أستودعكم الله وأؤكد لكم أنّ لبنا سيصبح، بمهّمة قادته وتضحية أبنائه في أرض الوطن، وتحت كلّ سماء، قبلة الأنظار وقدوة الأخيار. عشتم وعاش لبنا".

كان قد تقرّر افتتاح مؤتمر سان فرنسيسكو في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥، فأرى الدكتور مالك أنّ من المناسب، بل من الضروريّ، أن يجرّ بالقاهرة في طريقه إلى نيويورك، نظرًا لكون العاصمة المصريّة في ذلك الحين المركز الرئيسيّ للقيادة البريطانيّة في الشرق الأوسط وأفريقيا الشماليّة، وقد استقطبت معظم النشاط الديبلوماسيّ، الآسيويّ والأفريقيّ، في المرحلة الأخيرة من الحرب.

وفي القاهرة تسوّى لشارل مالك أن يزور والدته بعد انقطاع طويل إثر وفاة والده، ويجمع ببعض أفراد عائلته وأنسباء زوجته المقيمين في مصر. لكنّ الأهمّ هو ما تسوّى له من مقابلات واتّصالات سياسيّة في العاصمة المصريّة تزوّد خلالها بمعلومات دقيقة وافية حول اتّجاهات الدول العظمى في المؤتمر، والقرار العربيّ المشترك في التعامل مع الواقع الدوليّ الجديد، كما وقف على آراء بعض الشخصيات السياسيّة اللبنانيّة والعربيّة في المستجدات المصريّة بعد الحرب، وخصوصًا قضية فلسطين. وكان في عداد الذين قابلهم عبد الرحمن عزّام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، وتقّي الدين الصلح الناشط اللبنانيّ العربيّ في ذلك الحين بتكليف من ابن عمّه رياض، وفؤاد صرّوف، وإميل زيدان رئيس دار "الهلال"، وسيسيل حوراني، ونقولا صرّوف، وقرينة جورج أنطونيوس بنت فارس نمر منشئ "المقطّم" و"المقتطف"، وخلييل يافث، وألفرد حدّاد، وغيرهم من رجالات فلسطين ومصر وسوريا ولبنا. كذلك اجتمع مالك في القاهرة بعدد من كبار ضبّاط الحلفاء في الوكالة السياسيّة البريطانيّة لاستكشاف العناوين الكبرى في التخطيط الحليف لمؤتمر سان فرنسيسكو، وقابل في الوقت نفسه بعض أمراء الكنيسة الكاثوليكيّة لهذا الغرض. وقد استهدف من خلال ذلك كلّه إيجاد القواسم المشتركة بين التوجّه الأنغلو ساسونيّ والتوجّه اللاتينيّ لخدمة المصالح العربيّة والمصلحة اللبنانيّة في تلك الندوة التاريخيّة التي ستقرّر مصير العالم.

وبعد خمسة أيّام قضاها الرجل في مصر، توجّه مع وفده إلى نيويورك التي وصلها في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ومنها إلى سان فرنسيسكو. وقد ضمّ الوفد المرافق لشارل مالك إلى المؤتمر، خلا زوجته، زميلًا شريكًا انتدبته الحكومة اللبنانيّة للإشراف على أعمال الوفد في مؤتمر سان فرنسيسكو، هو النائب المناضل الوطنيّ المرحوم وديع نعيم، فضلًا عن موظفين إداريين. أمّا أركان السفارة المُرّبع إنشاؤها في واشنطن ومعاونو شارل مالك في إطارها فقد أُرّجى تعيينهم إلى موعد لاحق، ولم يصلوا إلّا بعد سنة. والجدير بالذكر أنّ وصول الدكتور مالك إلى سان فرنسيسكو حصل في ٢٥ نيسان (أبريل) يوم افتتاح المؤتمر. وقد أعرب في مذكراته عن تأثره البالغ عندما رأى العلم اللبنانيّ يرفرف بين أعلام الدول على مبنى المؤتمر، فاغرورقت عيناه بدموع الفرح والأمل، وقال: "في تلك اللحظة أدركت الشعور الذي طفح به قلب كولومبوس عندما وصل إلى العالم الجديد".

١٩٤٥: طلائع النجاح

لكي لا أدفع بالقارئ في هذا الكتاب إلى متاهات لا حدود لها، عبر المناسبات والمناقشات ويوميّات العمل الديبلوماسيّ في أروقة الأمم المتّحدة، ومراكز القرار في الولايات المتّحدة وخارجها فلا يقوى على المتابعة ويبرّم بالتفاصيل، أقدم في هذا الفصل، والفصول اللاحقة، جدولًا زمنيًا للوقائع، يوضح بالتسلسل التاريخيّ ما أنجزه رجلٌ فردٌ هو الدكتور شارل مالك، خلال ثلاثة أعوام، بين ١٩٤٥

١٩٤٨، لإقرار ميثاق الأمم المتّحدة في سان فرانسيسكو، وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس، وتأسيس السفارة اللبنانية في واشنطن... على أن أتناول، بعد ذلك، فلسفة مالك الخاصّة بالإنسان وحقوقه، وجوهر الرسالة التي آمن بها وعمل في سبيلها، وما كان يرمي إليه من إلزام الدول تطبيق شرعة حقوق الإنسان، وهو ما لم يتمكّن من فرضه على المجتمع الدوليّ بسبب الحرب الباردة، فمات وفي نفسه حسرة لذلك التقصير الذي حتمته الظروف وأدى إليه استهتار الأقوياء، فإذا بالإنسانية تدفع اليوم ثمن هذا الاستهتار، وتدفع في سلوك فوضويّ خطير باتجاه القهقرية الخلقية التي قد تقضي على الإنسان وحضارة الإنسان معاً.

وقائع السنة ١٩٤٥

كانت ألمانيا هتلرية قد اُخارت والحرب مستمرة ضدّ اليابان، فبدأ مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ نيسان (أبريل)، وانتهى بصدور ميثاق الأمم المتّحدة في ٢٦ حزيران (يونيو). أمّا نيران الحرب في الشرق الأقصى فلم تخمد إلّا بعد قبلة هيروشيما في ٢ آب (أغسطس).

انقسمت الوفود إلى لجان، وانخرط مالك في اللجنة العامّة لرؤساء الوفود.

برز اهتمام جدّي في مؤتمر سان فرانسيسكو بمسألة حقوق الإنسان نظرًا للفظائع التي ظهرت في الحرب، وسقوط أكثر من ثلاثين مليون ضحية. وقد اقترح بعض رؤساء الوفود إدراج موادّ خاصّة في ميثاق الأمم المتّحدة حول هذه المسألة. وكانت لشارل مالك مداخلات أساسية في مناقشة الموضوع. لكنّ الرأي استقرّ، في النهاية، على أن تُصدّر الأمم المتّحدة شرعة مستقلة لهذه الغاية، ونصّ الميثاق على وجوب تأسيس لجنة لحقوق الإنسان.

ألقي الدكتور مالك، بتاريخ ٢٨ نيسان (أبريل)، خطابًا في الجلسة العامّة للمؤتمر، كان له أبلغ الأثر في رسم الخطوط الرئيسية للميثاق. وقد ركّز فيه على أنّ مؤسسة كالأمم المتّحدة يجب أن تكون ذات رسالة قيمية خلقية، وهو أمر يفسح في المجال أمام الدول الصغيرة لمشاركة الدول العظمى في تقرير المصائر الإنسانية. وتمثّل لبنان في سياق هذا التركيز منوّها بثقافته العريقة المتنوّعة، ومستواه الفكريّ الرفيع، وموقعه الجغرافيّ الذي اندمج في إطاره وتفاعلت حضارات الشرق والغرب. وقال إنّ دولاً صغرى كلبان تبدو مؤهّلة أكثر من سواها لتأدية دور طليعيّ رائد في المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ التابع للأمم المتّحدة، وخصوصًا في اللجان العلميّة والثقافية المنبثقة عنه. ثمّ ختم بالقول إنّ حرب السلاح ستلقي أوزارها عمّا قريب، لكنّ حربًا من نوع آخر سوف تستمرّ الى الأبد هي حرب العقائد والأفكار.

وقد استأثر هذا الخطاب باهتمام الوفود، وحظي بإعجابها جميعًا، لاسيما وأنّ مالك تنبأ من خلاله بالحرب الباردة قبل أعوام من ظهور أعراضها. ولعلّ أبرز ما ورد فيه قوله:

"إنّ لم نؤمن الظروف الملائمة للعافية الروحية والفكرية، وإنّ لم نحدّد المثّل الإيجابية الصحيحة التي ينبغي للبشر أن يحيوا على أساسها، أحشى أن يكون عملنا كلّ، في هذا المؤتمر، بلا جدوى".

فيما كانت أعمال المؤتمر تسير ببطء وسط المزايدات والمناورات السياسية حول بنود الميثاق، كان شارل مالك يعمّق اتّصالاته وعلاقاته بالشخصيات البارزة المشاركة فيه. وقد زار في أيار (مايو)، مع رؤساء الوفود، وزير خارجية فرنسا جورج بيدو لتنهئته على منحه مع وزير خارجية بريطانيا أنطوني إيدن دكتوراه فخرية من جامعة بيركلي (كاليفورنيا). وانتهز مالك هذه المناسبة لإجراء محادثات منفردة مع

يبدو حول مستقبل لبنان، مؤكّداً له أنّ اللبنانيين حريصون في إطار استقلالهم وسيادتهم على تعهّد أطيب العلائق مع فرنسا التي تحتلّ منزلة خاصّة في قلوبهم منذ بضعة قرون. فطمأنه الوزير الفرنسيّ إلى أنّ بلاده ستواصل دعمها للبنان المستقلّ على مختلف الأصعدة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وأنّها لن توافق على مسألة الوصاية التي كانت مطروحة بديلاً عن الانتداب بالنسبة لبعض الدول العربيّة ورفضتها الدول المذكورة رفضاً قاطعاً.

يتحدّث مالك في مذكراته بصراحة عن الأزمة النفسيّة التي ألمت به في سياق المؤتمر، وخلال تمرّسه بالحياة السياسيّة، فيدي أسفه للصدود الذي كان يلقاه من وفود بعض الدول الغنيّة والقويّة باعتباره يمثّل بلداً صغيراً حديث العهد بالإستقلال، لا قيمة له في موازين القوى. وفي اليوم الذي انتهت فيه أعمال المؤتمر، وشعر المفكّر المثاليّ بعد توقيع الميثاق أنّه تحرّز من أعباء الضغط السياسيّ بين وفود متعدّدة الثقافات والاتّجاهات العقائديّة، أعرب في دفتر يومياته أنّه بعيد كلّ البعد عن أفلاطون والمسيح، وكتب يقول: "أمّتى لو أعود إلى عالم الحقيقة، لأنّ عالم السياسة هو عالم الزيف". وفي هذه اللمع التي كثيراً ما ترد عبر ملاحظاته المدوّنة، تظهر معالم الصراع الرهيب بين روح الفيلسوف المنزّه عن لوثّة المصالح ودهياء المطامع، ومسؤوليّة المناضل الوطنيّ الملتزم الذي يضع مصلحة بلاده فوق أيّ مصلحة أخرى في إطار هيئة دوليّة يطبعها الاحتراف السياسيّ.

وقد بلغ هذا الصراع في دخيلة الرجل حدّاً من العنف جعله يبتّ شجونه وييدي الألم والمرارة لكلّ ما سمعه أو راه خلال مؤتمر سان فرنسيسكو، في رسائل بعث بها إلى اساتذة الفلسفة ممّن درس عليهم في هارفرد أمثال وايتهد وهوكنغ وبيري ولويس. وهو لا يغفل الإشارة، في تلك الرسائل جمعاء، إلى أهميّة الدول الصغرى في تصوّرها المستقيم لعالم تسوده العدالة والحريّة والسلام. ولعلّ عزاء الوحيد الذي كان يعلنه بفخر واعتزاز هو أنّه عثر في معظم الوفود العربيّة والدوليّة على أصدقاء طلاب أو أساتذة عرفهم داخل أسوار الجامعة الأميركيّة في بيروت.

توجّه شارل مالك إلى واشنطن فور انتهاء مؤتمر سان فرنسيسكو لتأسيس السفارة اللبنانيّة في العاصمة الأميركيّة، وتمّت ترفيته لاحقاً إلى رتبة سفير ومندوب دائم للبنان في الأمم المتّحدة، فكتب إلى وزارة الخارجيّة اللبنانيّة في أواخر حزيران (يونيو) مقترحاً إطلاق اسم الرئيس روزفلت على أحد الشوارع الرئيسيّة في بيروت، وذلك اقتداءً بما فعلته الدول التي اعترفت بفضل الولايات المتّحدة في خلاص العالم من أخطار العنصريّة النازيّة. وكان المجلس النيابيّ اللبنانيّ في صدد المصادقة على ميثاق الأمم المتّحدة. لكن الحكومة لم تُعزّ أذناً صاغية لهذا الاقتراح البعيد النظر.

في ٦ تمّوز (يوليو) قدّم شارل مالك أوراق اعتماده إلى الرئيس ترومان الذي قال له في تلك المناسبة ردّاً على الكلمة التي ألقاها: "لقد خطا لبنان خطوته الأولى في الميدان الدوليّ باشتراكه في مؤتمر سان فرنسيسكو. ويحقّ للعالم أن ينتظر الكثير من لبنان نظراً لتاريخه وفكره وروحه ومعنويّاته العظيمة". ثمّ انتقل إلى نيويورك لوداع أعضاء الوفد اللبنانيّ إلى مؤتمر سان فرنسيسكو الذين عادوا إلى الوطن في ٩ تمّوز (يوليو)، فتنادى الصحفيّون العرب، وجميعهم لبنانيّون، يومذاك إلى مقرّ إقامته، وفي طليعتهم سلّوم مكرزل صاحب "الهدى"، وإيليّا أبو ماضي صاحب "السمير"، وفريد غصن صاحب "مرآة الغرب"، وندر حداد صاحب "السائح"، ويعقوب روفاليل صاحب "الأخلاق"، وفوزي البريدي صاحب "الإصلاح"، وغيرهم. وفيما يلي التصريح الذي أدلى به في المناسبة، ونقلته الصحافة الأميركيّة عن الصحف العربيّة الصادرة في نيويورك:

"إنّ لبنان ينظر باعتزاز وفخر إلى أبنائه المغتربين في الأمريكيتين، ويقدر كلّ التقدير ولاءهم للوطن الأميركيّ الجديد، وعدم نسيانهم الوطن اللبنانيّ الأصليّ، وعطفهم عليه في الشدائد والحنّ".

ولا يسعني إلاّ أن أتوجّه بخالص الشكر والعرفان إلى إخواني الأميركيين المتحدّرين من أصل لبنانيّ، والمبتشرين في هذه البلاد العظيمة من الأطلنطيك إلى الباسفيك، على ما تفضّلوا به من دعم وتأييد وحفاوة وضيافة للوفد اللبنانيّ خلال مؤتمر سان فرنسيسكو. فقد شعروا أنّ هذا الوفد يمثّل لبنان للمرة الأولى في التاريخ على صعيد المجتمع الدوليّ، وكان ذلك باعثاً لحماستهم، وحافزاً لافتخارهم بوطنهم لبنان ووطن الإنسان.

وأنا، فيما أتسلّم مسؤولياتي رسمياً في الأمم المتّحدة، ولدى السلطات الأميركيّة، أعدّهم، كما أعدّ المقيمين في أرض الوطن، بالسعي لتحقيق أهداف خمسة: الأول توطيد العلاقات وتعزيزها بين الولايات المتّحدة ولبنان على أساس الاحترام التام لاستقلال بلدنا وتعاونه الكليّ مع إخوانه العرب في إطار جامعة الدول العربيّة. والثاني تشجيع التبادل التجاري والاقتصاديّ بين لبنان وأميركا وتنشيطه بكلّ الوسائل المتاحة. والثالث تعريف لبنان الجديد الحرّ المستقلّ إلى الشعب الأميركيّ العظيم، وإلى الأميركيين المتحدّرين من أصل لبنانيّ أو عربيّ، وتأمين مصالحه العليا النابعة من تعاطفهم. أما الهدف الرابع فهو تطوير العلاقات الثقافية بين الولايات المتّحدة ولبنان، من منطلق تعريف الدول العظمى إلى فضائل الدول الصغرى، وحماية الأولى للثانية في إطار احترامها لحقوق الإنسان. وأما الهدف الخامس والأخير فهو خلق الأجواء المؤاتية للتعارف والتعاون بين الشخصيات البارزة، والهيئات والجمعيات والمؤسسات الخيرة العاملة في مختلف الميادين، سواء أكانت أميركيّة أم لبنانيّة أم عربيّة، بحيث نبيّ أمّن الجسور الحضاريّة وأقواها بين العالم القديم والعالم الجديد القادر على إنحاض أخيه، وهو يحتاج إليه في أمور عديدة".

كانت إنجازات مالك في اختراق الأفلاك الدوليّة العليا وأصداء نجاحه الكبير، تجوب الأفاق عبر الصحافة العالميّة ووكالات الأنباء، فتصل إلى لبنان لتثير في الأوساط السياسيّة مكامن الحسد والغيرة، خصوصاً بعدما بدأت أخباره تتصدّر وقائع مؤتمر سان فرنسيسكو، ونشاط الأمم المتّحدة. وقد نشرت "التايمز" اللندنيّة حديثه مع اللورد هاليفكاس، ممثّل بريطانيا العظمى، في ١٢ كانون الأوّل (ديسمبر)، حول أمور خطيرة ودقيقة، كالتوازن بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، ورأيه في أوضاع سوريا ولبنان بعد جلاء الفرنسيين، ومستقبل المسيحيين في الشرق الأوسط وفلسطين، وما كان يتنبأ به من توجّه العالم العربيّ نحو الشيوعيّة بسبب المطامع الصهيونيّة في الأعوام العشرين اللاحقة. كذلك أبرزت الصحف الأميركيّة والبريطانيّة قلقه المبكر من كون العالم "يعيش أيّاماً أو أشهراً أو أعواماً معدودة بين الحرب الحامية التي أضرمها هتلر - كما يقول في أحد تصريحاته - والحرب الباردة التي قد يضرمها ستالين، وكلاهما غول مستعدّ للتضحية بالإنسانيّة جمعاء في سبيل مطامعه".

كلّ ذلك دفع بالعناصر المشبوهة في الداخل - وهي ليست بريئة في أيّ حال من مؤثرات كانت ولا تزال تضغط عليها من الخارج إلى يومنا هذا لتعطيل التفوّق اللبنانيّ والعبريّة اللبنانيّة - دفع بتلك العناصر إلى بثّ الشائعات وإثارة الاتّهامات الباطلة، زاعمة أنّ مالك يستغلّ قربه من مراكز القرار الدوليّ لأغراض ومصالح شخصيّة، وأنّه مثاليّ نظريّ بعيد عن السياسيّة الواقعيّة، أو أنّه لا يخدم القضايا

العربية، الى آخر ما هنالك من تحزّصات وأكاذيب، يعرف الباحثون الجديّون أنّ القوى الطامعة الغامضة والمتحالفة مع بعض فلول الاستعمار القديم كانت تقف وراءها، وتنشط في ترويجها لضرب الرجل من بيت أبيه، وإسقاطه في عقر داره، بحيث يسقط في ديار الآخرين.

وقد تناهت أخبار تلك الدسائس إلى شارل بفضل الرسائل التي كانت تصله من أصدقائه في الوطن، فيتحرّق غيظاً، ويتألّم أشدّ الألم للظلم المعنويّ اللاحق به زوراً وافتراءً. وكان يعرب عن شعوره بالأسف والمرارة في دفاتر يومياته الخاصّة، وتتجلّى ثورته أحياناً في أجوبته على تلك الرسائل التي رأينا إثبات جوابين منها في ما يلي جلاء للحقيقة والتماساً للعبرة:

جواب على رسالة الأب يوحنا مارون¹ في ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٥

"تلقيت رسالتك الكريمة التي تشير فيها إلى نقطتين أساسيتين أشكرك على إيضاحهما شكراً لا مزيد عليه. وتدلّ هذه البادرة، من جانبكم، على إخلاص وصدق فائزين، ومحبة وثقة أسأله تعالى أن أكون جديراً بهما".

أما النقطة الأولى فهي قول أحدهم إنني خياليّ نظريّ ولست عملياً. وإنني بسبب هذه المثالية لن أوفق في مهمّتي! وإنّ بعض ممثلي البلدان العربية الأخرى سينجحون أكثر مني لأهمّ عمليّون!!

"انا لا أعرف المقياس الذي اعتمده أحدهم هذا للتمييز بين العمليّ والخياليّ أو النظريّ...".

"فربّما يقصد بالشخص العمليّ ذاك الذي يحسن تدبير الصفقات المشبوهة، والعمليّات المريبة المخزية ممّا يتمرّغ فيه بعض المسؤولين عن الفضائح التي لا تزال روائعها تزكم الأنوف...".

"وربّما يعني بالعمليّين أولئك الذين يرتكبون كلّ يوم تجاوزات معيبة، وآثاماً جساماً، وأحدهم هذا عضو بارز في ركابهم، فأضطرّ أنا من موقعي هنا، وقد ملأت أصداء مخازيهم سمع العالم بأسره، إلى التسرّب على تلك المخازي قدر المستطاع، لا حرصاً على سمعتهم وسمعة أحدهم المذكور، بل ضناً بكرامة لبنان واسمه وسمعته...".

"أو لعلّه يقصد بالعمليّ من كان مثله يقضي لياليه في نوع خاصّ من المراقص والمقاصف، متناسياً واجباته نحو نفسه وعائلته وبلاده!...".

إنّ خياليّتي، أيّها الصديق العزيز، لا تسمح لي بالثرثرة والنميمة والدسّ على إخواني وزملائي، بينما عمليّة غيري من أمثال أحدهم المُشار إليه، تسمح له بالافتراء والتحامل، واختلاق الأكاذيب، والطعن في الظهر".

"وبعد، إذ كانت خياليّتي قد أتاحت لي توفير مال الدولة باقتناء سيّارة متواضعة يأنف أحدهم العمليّ المذكور من ركوبها، وقد أخذ لنفسه واحدة فخمة بثمن يفوق ثمن سيّارتي أضعافاً...".

¹الأب يوحنا مارون كان رئيساً لمدرسة الحكمة المارونيّة في تلك المرحلة، وهو مناضل وطنيّ مُستنير، حارب الطائفية، وعمل في سبيل الاستقلال إلى جانب رياض الصلح والزعماء السياسيّين النهضويّين. وقد اغتاله قنّاص مجهول في أوائل الحرب اللبنانيّة سنة ١٩٧٦ عندما كان يجتاز الخطّ الفاصل بين شطريّ بيروت المسلم والمسيحيّ لتأدية رسالته التوفيقية الحميدة.

"وإذا كانت هذه الخياليّة قد يَسرت لي ولزوجتي استئجار بيت جيّد لائق بأفضل بدل ممكن، فيما يسكن أحدهم بل أحادهم قصورًا بنوها أو اكتروها بالمال الحرام من خزانة الشعب..."

"وإذا كانت هذه الخياليّة تدفعني إلى العمل المتواصل ليلاً نهارًا، فلا أنفك ملتصقًا بمكتبي حتّى مطلع الفجر، دون خدم ولا حاشية ولا موظّفين، في سبيل لبنان وروح لبنان ورقّي لبنان وكرامة لبنان..."

"إذا كانت الصفات النظرية والطبع الخياليّ هي ذلك الجهد المبذول والكفاح الشريف لخير الوطن وعزّته وسلامته، فإنّي لفخور بأسلوب الخياليّ النظريّ كلّ الفخر، ولن أحفل ما حييت بدسّ الحاقدين وتآمر الحاسدين".

"وأما النقطة الثانية، وهي الشكوك التي تساور بعضهم في إمكانية نجاحي، فإنّي أهزأ بها، لأنّها ضرب من الثمن التسيبيقيّ ينمّ عن سوء نيّة صاحبه. ذلك أنّني أعمل منفردًا حتّى الآن، ولم يَصِلْ بعدُ أحد من معاويّ لمساعدتي في المهمة الموكّلة إليّ، وأسلوب التكهّن بفشليّ قبل أن أبدأ أو في الوقت الذي هممت فيه بمباشرة الانطلاق يدلّ على حماقة المتكهّن وحسده".

"وأخيرًا أرجو أن تطمئنّ أيّها العزيز، وتطمئنّ إخواننا في الأكاديمية، وخصوصًا ألكسي وسعيد، إلى أنّي على عهد لبنان والمبادئ التي نؤمن بها جميعًا لخير الإنسانيّة، وخير لبنان الفكر والضمير. لبنان الذي ينشد الحقيقة ويجدها ويجهر بها. لبنان الذي لا يشعر الإنسان فيه بأيّ ضغط أو خطر أو خوف من الغوغاء. لبنان المتعاون، إلى أبعد الحدود، مع الأقطار العربيّة، ولكن ليس على حساب استقلاله وحرّيّاته الأساسيّة".

جواب على رسالة مُنح الراسي¹ في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥

"تلقيت خطابك المؤرّخ في ١٠ آب وأشكرك عليه، وما ضمّنته من مشاعر الإخلاص والمحبة، وما نقلته إليّ طيّه من تحامل بعض المغرضين والشائعات التي يروّجونها للنيل منّي".

"عزيزي، أنا منصرف إلى عمليّ كليًا، وعلاقاتي هنا بدأت تنمو وتزدهر، كما أزداد رسوخًا وفهمًا ونجاحًا في خدمة لبنان. ولا يهمني على الإطلاق أن تشكركي الغوغائيّة والانتفاعيّة والإنحطاطيّة اللبنانيّة أم لا. فثِقْ وتأكّد أنّ كلّ الحسد، وكلّ النميمة، وكلّ الطموحات الأثانيّة المفضوحة، والنوايا السيّئة الشريرة، لن تستطيع دفعي إلى بغض الآخرين أو الانحطاط إلى مستوى بعضهم. ومهما يظلمني الناس فلن أقابل ظلمهم بظلم، بل سأصبر حتّى يبذّر نور الحقّ ظلام ظلمهم".

"إنّ علاقتي بالمغتربين ممتازة وستثمر خيرًا عمّا قريب. ومن حُسن حظّي أنّي أنزل في بلاد منصفه، وأتعامل مع قوم منصفين. لقد ظنّ بعض حسّادي أنّ أسلوب الدسّ والنكاية والظلم الذي مارسوه في العهد العثمانيّ وعهد الانتداب يمكن أن يعتمدوه اليوم أيضًا للنيل من مركزي المرموق هنا. ولكنّ في الغرب روحًا ترفض التعسّف

¹ هو تاجر من أهالي الجنوب كان يعمل في بيروت، وترطبه بالدكتور مالك صداقة عائلية قديمة.

والتحامل والافتراء التي اعتادها البعض في شرقنا البائس المتخلف. وهذه الروح أحسنت تقديري منذ اللحظة الأولى، وستقدّرني في المستقبل أكثر من كلّ الذين أتوا إلى هذه البلاد من آسيا وأفريقيا. وعندئذ يفرح المخلصون المنصفون، وأنت في طليعتهم".

"المهم أنّ كلّ ما سمعته زور وبهتان وكذب وافتراء، ولن أحفل به ما حييت، أو أتنازل فأردّ عليه".

وسنرى في الفصول اللاحقة أن هذا التآمر على مالك، الذي فشل في التحريض عليه من الداخل، ما لبث أن انتقل إلى الإدارة الأميركية في واشنطن، وأروقة الأمم المتحدة في نيويورك، حيث كان المتضربون من التضامن العربي يعملون للإيقاع بين ممثل لبنان وممثلي بعض الدول العربية. ويذكر شارل في مذكراته مثلاً على ذلك أنّ أحد المغرضين نقل إلى مندوب سوريا ناظم القدسي قولاً نسبه إلى مالك في إحدى مداخلاته، وزعم أنّه كالآتي: "لبنان هو البلد الوحيد في العالم العربيّ الذي يوجد فيه ثقافة وحرّيّة وديمقراطيّة". وكاد هذا التحريف أن يُجديث أزمة بين البلدين لو لم يبادر الدكتور مالك إلى الاتصال بالمندوب السوريّ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ موضحاً أنّ العبارة التي نُقلت إليه محرّفة، والعبارة الصحيحة هي أنّ "لبنان غرف أكثر من غيره في العالم العربيّ من معبر الفكر الأوروبيّ والحضارة الأوروبيّة". فانتهى الإشكال، وعادت المياه إلى مجاريها.

هذا عدا الحملات التي تعرّض لها الرجل من جانب الإيديولوجيين السوفيات الذين كانوا يتّهمونه بالعمالة للأميركيين، والعداء للسافر للماركسيّة، وما عاناه من صدود ممثلي الأباطوريّات الإستعماريّة القديمة، ومنها بريطانيا وفرنسا، خلال مناقشة بنود الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، كلّما جاءت صياغة البنود المذكورة مغايرة لمصالح هؤلاء في مستعمراتهم. وهو ما سنعرض له، تفصيلاً، في الصفحات اللاحقة.

١٩٤٦: وحيد بين الأقوياء

تعتبر السنة ١٩٤٦ نقطة ارتكاز أساسية لتحوّل شارل مالك من وزير مفوض، يمثّل دولة صغيرة في عاصمة الدولة الأعظم، ومندوب عاديّ لتلك الدولة العاديّة الصغرى في الأمم المتحدة، إلى شخصيّة عالميّة بارزة تصدر الفتاوى الإبداعية المميّزة في الشؤون المصيريّة المتعلّقة بقيامة الإنسانيّة بعد أسوأ حرب في التاريخ، وبناء السلم العالميّ، والتناغم الثقافيّ والحضاريّ بين الشعوب، على مسؤوليّة الفكر والضمير.

وقد تجلّى أول اعتراف دوليّ بتلك الشخصيّة المتفوّقة، وامتيازها، في إعادة انتخاب الدكتور مالك عضواً في "المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ"، وهو العمود الفقريّ للمنظمة الدوليّة، والهيئة الرسميّة التي أنيطت بها أصعب المهامّ وأدقّها لبعث المجتمع البشريّ بعد الحرب، وفي عداد هذه المهامّ الرئيسيّة وضع شرعة لحقوق الإنسان حسب ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة. وقد تمّ بالفعل، في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦، تأليف لجنة أوليّة خاصّة بحقوق الإنسان من تسعة أعضاء في المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ. ثمّ تضاعف عدد أعضاء هذه اللجنة، فأصبح ١٨ عضواً في أواخر السنة نفسها، بينهم شارل مالك، وأناط المجلس باللجنة المذكورة وضع الشرعة المتعلّقة بحقوق الإنسان.

ويقول الدكتور مالك، في دفا تر يومياته، إنّ عنوان "حقوق الإنسان" كان يثير تحفظات الدول الكبرى لأسباب أهمّها الرغبة في السيطرة واحتكار النفوذ بالنسبة لبعضها، أو الرغبة في المحافظة على المكاسب الإستعمارية بالنسبة لبعضها الآخر. وهو يشير، بأسف بالغ، إلى أنّ السوفيات والأميركيين كانوا في عداد المتحفظين أوّل الأمر، ولم يبادروا إلى تأييد عمل اللجنة إلّا بسبب المخاوف من ظهور أشكال أخرى للتعصّب العنصريّ في مناطق عدّة، من شأنها أن تفرز حروبًا جديدة سيتعيّن عليهم كبجها بالقوة قبل استفحال أمرها. كذلك فإنّ بريطانيا العظمى، وغيرها من دول الإستعمار القديم، كانت تعارض الشرعة لآؤها من ثورة الشعوب الخاضعة لاستعمارها.

ويضيف مالك أنّ اختيار السيّدة إينور روزفلت، قرينة الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت رئيسة للجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ، لم يلقَ التأييد المطلوب من الإدارة الأميركيّة. ولكنّ مبادرة أكثر من ٤٢ مؤسسة أميركيّة غير حكوميّة إلى تأييد ذلك الاختيار، والحامسة الفائقة التي أبداها الشعب الأميركيّ له، جعل الدولة الأميركيّة تنصاع للأمر الواقع، وتبدي اهتمامًا أكبر بحقوق الإنسان. هذا قبل أن تبدأ المصادمات الأميركيّة والسوفيّاتيّة حول مفهوم تلك الحقوق خلال صياغة الشرعة، وهي مصادمات كانت بمثابة النُدُر التي أسّست للحرب الباردة بين الدولتين العظميين.

ولا بدّ، في سياق التذكير بهذه البدايات الصعبة لمسألة حقوق الإنسان، من الإشارة إلى مداخلتين أجزاهما الدكتور مالك بصدد تلك الحقوق: الأولى في ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦، خلال مناقشة الجمعية العموميّة لتقرير من السيّدة روزفلت التي كانت ترأس، في الوقت نفسه، "اللجنة الثالثة" المعنيّة بحقوق الإنسان، والتي ورّد ذكرها أنفًا. فقد ركّز، في تلك المداخلة، على موضوع الحرّيات الأساسيّة للأفراد والجماعات، وربطها بحريّة المعتقد وحرّيّة الضمير، وقال إنّ تلك رسالة بلده لبنان، كما أصرّ على إبراز الاهتمام بهذه الحرّيات في أيّ شرعة لحقوق الإنسان، وإضافتها إلى ميثاق الأمم المتّحدة.

أمّا المداخلة الثانية فقد حصلت في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، خلال مناقشة المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ موضوع الوظائف الفكرية للأمم المتّحدة، وذلك في الجلسة الختاميّة لدورته العادية. وأبرز ما شدّد عليه الدكتور مالك، في تلك الجلسة، هو دور الدول الصغيرة في تحرير الوظائف الفكرية، المشار إليها، من نفوذ الأقوياء. والجدير بالذكر أنّ هذا التطاول الجريء من شارل مالك على "الإستابليشمانت" الدوليّ المنتصر على الرايخ، كان هو الحافز الأساسيّ لعقد المؤتمر الأوّل لمنظمة الأونيسكو في لبنان سنة ١٩٤٧.

ولعلّ أعظم إنجاز قامت به الأمم المتّحدة سنة ١٩٤٦ هو إنشاء منظمة "الأونيسكو" للتربية والثقافة والعلوم. وقد جاءت هذه بمثابة دعم عالميّ لأفكار مالك، وإقرار بصواب رأيه، وفضل طموحه المخرد. وما إنّ وُلدت هذه المنظمة حتى قدّم الدكتور مالك اقتراحًا شهيرًا، في ٢٥ تشرين الأوّل (أكتوبر) في الجمعية العموميّة، يقضي بأن تكون المهمة الأولى للأونيسكو إصدار موسوعة كبرى باللغات الحيّة للآثار الكلاسيكيّة الخالدة التي أنجبها العقل البشريّ، من مطلع التاريخ المدوّن في الأزمنة الغابرة، إلى يومنا هذا. وشدّد على ضرورة تعليم هذا التراث الكلاسيكيّ للأجيال الجديدة، بحيث تسهم المعرفة والثقافة في تعميم التسامح، وكبح العصبيّات البغيضة الناشئة، في معظم الأحيان، عن جهل الآخرين.

ومن المؤسف حقًا أن تكون إدارة الأونيسكو قد أغفلت هذا الموضوع إلى يومنا هذا، وانصرفت إلى مشاريع نشرية لا تفي بالغرض التثقيفيّ المنشود الذي يصهر المجتمعات الإنسانيّة، أو يجتريء التفاوت والتباعد فيما بينها. وقد ظلّ الدكتور مالك، طوال حياته، يحلم بهذا الهدف، ويؤمن بأنّ معرفة الآخر هي الوسيلة الأجدى لتعزيز الاحترام المتبادل بين الشعوب، وإبانة الحقّ في إطار العدالة. وأذكر

أنّه في بداية السبعينات أطلعني، مع بعض أصدقائه من الكتاب والمؤرخين، على رغبته في إنشاء مؤسسة تُصدر "الموسوعة العربية والإسلامية" باللغات الحيّة. ومما قاله، بصدد ذلك، أنّ السبب الرئيسيّ في تحامل الغرب على العرب والمسلمين يعود، بالدرجة الأولى، إلى جهله تراثهم وحضارتهم، ولا سبيل إلى تغيير هذا الواقع إلاّ بإحلال المعرفة مكان الجهل، لأنّ الإنسان عدوّ ما يجهل.

ولكنّ عقبات جمّة كأداء حالت دون تحقيق هذا المشروع، أهمّها فقدان مصادر تمويله، وقصور معظم الحكومات العربيّة الغنيّة عن فهم أبعاده ومدى فاعليّته، فضلاً عن المؤثرات السياسيّة السلبية التي عملت ضده، وأعرضُ عن ذكرها في هذا المجال اجتناباً للحساسيات.

ومهما يكن من أمر، فقد تزامنت ولادة الأونيسكو، عام ١٩٤٦، مع اهتمام متزايد في الأمم المتّحدة بحقوق الإنسان، الأمر الذي دفع بالمنظمة الثقافيّة إلى توجيه استشارة علميّة حول مسألة الحقوق المذكورة، شارك فيها كبار المفكرين والفلاسفة والعلماء من مختلف الأوطان والأديان والأجناس، نذكر منهم الفرنسيّ جاك مارتان، والبريطانيّ ريتشارد ماكيون، والمصريّ طه حسين.

وكان السؤال الأبرز بين الأسئلة التي وُجّهت إلى هؤلاء: هل من حقوق مطلقة للإنسان تتجاوز الأمكنة، والأزمنة، والخصائص الثقافيّة، والعقائد الدينيّة، والأنظمة السياسيّة والاجتماعيّة؟ وما هي في رأيهم تلك الحقوق؟ فأجمعت الأجوبة على وجود حقوق أساسيّة للإنسان، لكنّها اختلفت على تحديد منشأ الحقوق المذكورة، والعوامل التي أسهمت في إيجادها، الأمر الذي اعتبره المشرفون على الاستفتاء مشجّعاً، لأنّ الأهمّ كان في نظرهم إثبات هذه الحقوق بشهادة المراجع الفكريّة العليا، ثمّ العمل على المهمّ بعد الأهمّ، وهو معالجة الخلافات حول نشأتها وأصولها ومرتبته كلّ منها.

في ٢ تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٤٦، ضاعف المجلس الإقتصاديّ والاجتماعيّ عدد الدول المختارة لعضويّة لجنة حقوق الإنسان التابعة له، وهو ما سبقت الإشارة إليه في مطلع هذا الفصل، فأصبحوا ١٨ عضواً تقررت مدّة عضويّتهم على الأساس الآتي:

١. روسيا البيضاء، والمملكة المتّحدة، والأوروغواي، والصين، ولبنان، وبناما، أعضاء لعامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩.
٢. فرنسا، والهند، ومصر، والاتّحاد السوفياتيّ، وأوكرانيا، وإيران، أعضاء للأعوام الثلاثة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩.
٣. الولايات المتّحدة، والفليبين، وأستراليا، ويوغوسلافيا، وبلجيكا، والتشيلي، أعضاء للأعوام الأربعة ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩ و ١٩٥٠.

وأقرّ المجلس الإقتصاديّ والاجتماعيّ، في الوقت نفسه، روزنامةً خاصّة لإنجازات اللجنة، أوّلها أن يتمّ، خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، وضع شرعة علميّة لحقوق الإنسان. فأصبح لبنان بالتالي مرتبّطاً بهذا الالتزام كليّاً لأنّ مدّة عضويّته تنتهي بنهاية العام ١٩٤٨.

ولا ريب في أنّ هذا الاختيار الذي ميّز لبنان، وفرض أن يكون في عداد الدول المؤكّل إليها تصميم الشرعة الإنسانيّة وصياغتها، وقع في نفس شارل مالك برّداً وسلاماً. فقد أصبح يتمتّع بالشرعيّة الدوليّة، ويستطيع الوقوف عند آرائه وتبنيها والدفاع عنها بالقوّة المقنعة، والبيان الصريح. ولكنّ أموراً أخرى لا تقلّ أهميّة عن هذه بالنسبة لنجاحه الشخصيّ وواجبه الوطنيّ والقوميّ، كانت تستأثر باهتمامه وتستهلك جهوده، وأهمّها ضرورة إنشاء السفارة اللبنانيّة في واشنطن، ومتابعة اليوميّات السياسيّة والإجرائيّة لدى الإدارة الأميركيّة، وفي الأمم المتّحدة، والسفارات العربيّة في أميركا، خصوصاً وأنّ القضية الفلسطينيّة كانت قد بدأت تأخذ حيّزاً كبيراً من اهتمام المجتمع الدوليّ في تلك المرحلة.

وبالعودة إلى مذكرات مالك، ودفاتر يومياته، يتجلى نشاط الرجل في ميادين شتى، واتجاهات متعدّدة خلال السنة ١٩٤٦، سواء على صعيد المواقف العقائدية، أم على صعيد المسالك الإجرائية. ونذكر، على سبيل المثال، بعض وجوه ذلك النشاط ممّا تتضارب أهميته ونوعيته، وتعجز عن التوفيق بين شتاته أصلب الإيرادات، وأرفع المهارات.

ففي ١١ كانون الثاني (يناير) أجرى شارل مالك مناظرة عميقة شاملة مع السيّد نوفيكونوف، القائم بأعمال الاتحاد السوفياتي في واشنطن، حول العقيدة الشيوعية، ومصير الشرق الأوسط، وقضية فلسطين، ونهاية الإستعمار، حازت إعجاب الرأي العام وتقديره الفائق.

وبين ١٨ و ٢٥ أيلول (سبتمبر) نراه يقوم بتنقّلات مكوّنة بين واشنطن حيث يصرف أعمال السفارة اللبنانية، ونيويورك حيث يتابع مناقشات الأمم المتحدة، فيقضي معظم أوقاته في القطار، أو السيّارة، أو الفندق وحيداً، ويكتب في دفتر يومياته:

"أنا مثل وطني لبنان وحيد معزول، وأنا ولبنان وسائر الدول الصغيرة نتمّ بالقيم الإنسانية الأساسية، وحقوق الإنسان. أمّا الأقوياء فلا تعني هذه الأمور لهم الكثير. إنّي قلقٌ بالنسبة لوضع لبنان ومستقبله، فهو لا يجد من يدعمه. فرنسا ضعيفة، وبريطانيا لا تفكر إلا بمصالحها، وتستغلّ الآخرين. أمّا روسيا فهي لا تستطيع تلبية حاجتنا الأساسية مادامت شيوعية. وأمّا أميركا فتحيل كلّ الأمور على الأمم المتحدة، ولا تُقدّم على أيّ تدبير خارج حدودها إلا في إطار المنظّمة الدولية. العالم العربيّ ضائع، يحتاج إلى دعم أكثر ممّا. وفائد الشيء لا يعطيه".

ثمّ في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) يجتمع مطوّلاً إلى "دروارد سانديفر" أحد كبار موظفي الخارجية الأميركية، الذي كان مستشاراً للسيّدة روزفلت ثمّ أصبح مساعداً أساسياً لها في الأمم المتحدة، فيقنعه بوجوب إعادة انتخابه - أي انتخاب مالك - لعضوية المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ من منطلق أهمية لبنان على الصعيد الفكريّ والثقافيّ، وكون الدول الصغيرة ذات دور فعّال ومبادرة ناجحة في الأمور الإجتماعية والإقتصادية والإثنائية والإنسانية البعيدة عن السياسة الدولية العليا التي تبقى من اختصاص الدول العظمى. ويقول مالك، في دفاتر يومياته، إنه ذكر سانديفر بالتراث الثقافيّ التاريخيّ الذي تملكه الولايات المتحدة في لبنان عبر نشاط الجامعة الأميركية منذ عشرات السنين.

وقد تجاوب سانديفر مع تلك الرغبة، ووعد بمفاتيح الرئيس ترومان في الموضوع، كما عزّف مالك إلى بعض كبار الموظفين في الخارجية الأميركية، وأكد له أنّ لبنان يتمتّع بامتياز خاصّ لدى الإدارة الأميركية، وأنّه شخصياً - أي شارل مالك - يُعتبر من أبرز المفكرين القادرين على نقد العقيدة الشيوعية، وتسفيه مقولاتها بالحجّة الدامغة، والبرهان السديد.

وكان مندوب لبنان ينشط، بحماسة فائقة، على صعيد المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ في الشؤون العقائدية، كما يبدي اهتماماً ملحوظاً بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والثقافية، وإعمار البلدان التي دمرتها الحرب، ويُعنى عناية خاصة بشؤون اللاجئين والمشرّدين، ممّا يعزّز تقديره واحترامه في الأوساط الدولية كافة. وفضلاً عن ذلك فإنّه يدأب على خدمة بلاده بكلّ الوسائل المتاحة، داعياً في الخطب والمحاضرات التي يلقيها على المغتربين ألاّ يخجل هؤلاء بأصلهم، منوّهاً في كلّ مناسبة بتميّز لبنان، وتمسكه بحريته

واستقلاله وسيادته ودوره الطليعيّ الرائد في الجامعة العربيّة والأمم المتّحدة، ومدكّرًا برسالته الأساسيّة في بعث النهضة الثقافيّة والفكريّة والإجتماعيّة في الشرق، نظرًا لتوافر حرّيّة الفكر والضمير في ربوعه.

وأخيرًا، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، نستمع إليه محاضرًا في كليفلاند بولاية أوهايو لمناسبة استضافتها مؤتمر الجامعة والمعاهد الأميركيّة في الشرق. فإذا به يفتتح معركة حرّيّة الفكر والضمير في الشرق الأدنى، ويدعو إلى خوض تلك المعركة والانتصار فيها، مُهيّبًا بالمؤسّسات التربويّة المشار إليها، والتي أعاد طرح مبادئها التحريريّة في كلمة معبّرة يوم تدشين مكتبة نعمة يافث في الجامعة الأميركيّة في بيروت.

١٩٤٧: تحدّيات المستحيل

ما إن تسلّمت لجنة حقوق الإنسان من الأونيسكو آراء الفلاسفة والمفكرين العالميين الذين استشارتهم في مسألة الحقوق المشار إليها، حتّى بدأت سلسلة اجتماعات مكثّفة من ٢٧ كانون الثاني (يناير) إلى ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧، في لايك ساكسس بنيويورك، أقرّت اللجنة خلالها تثبيت السّيّدة روزفلت في مركز الرئاسة، ومندوب الصين الوطنيّة ينغ تشونغ تشانغ نائبًا لها، كما انتخبت بالإجماع الدكتور شارل مالك مقرّرًا. وكان الجنرال كارلوس روميولو، مندوب الفيليبين، هو الذي رشّح مالك لهذا المنصب، قائلاً: "أعرف هذا الرجل من مؤتمر سان فرانسيسكو، وقد مثل بلاده فيه، وشارك في صياغة ميثاق الأمم المتّحدة، كما شارك في اجتماعات المنظّمة الدوليّة في لندن. ولا أرى بين الحضور من هو أجدر منه لتأدية هذه المهمّة".

وقد عقدت اللجنة، خلال الفترة الوجيزة المذكورة أعلاه، ٢٢ اجتماعًا صاحبًا تميّزت بالفوضى والضبابيّة والمزايدات السياسيّة حول قضيّة وجب أن تكون منزهة عن السياسة. وعلى أنّ المناقشات حول المسوّدة الأولى للشرعة - من سيُكلّف وضعها؟ الخ... بلغت درجة عالية من تضارب الآراء والمواقف، إلّا أنّ الخلافات العقائديّة بين الماركسيّين والليبراليين تميّزت بدرجة أعلى من العنف والتحدّي، وكانت بمثابة المؤشّر الواضح على قرب اندلاع الحرب الباردة بين خطّين ومبدأين يستحيل التوفيق بينهما.

ولا بدّ لنا في وصف الأجواء التي سادت هذه الاجتماعات من التوقّف عند ظاهرتين أساسيتين:

الظاهرة الأولى هي التباين بين آراء مالك الأرسططاليسيّ التومائيّ المسيحيّ، وآراء تشانغ الكونفوشيّ الذي يدعو إلى الفضيلة مجسّدة بنظام الحكم. وقد نجمت عن هذا التباين الجوهريّ في نظرة الرجلين إلى الكون والحياة والإنسان، قطيعة فكريّة، ومفارقة أساسيّة بينهما. ففيما كان مالك يركز بأنّ حقوق الإنسان هي في ذات وجوده وكيانه وطبيعته، وأنّ الأهمّ هو رفع مستوى الإنسان على صعيد القيم الفكريّة والروحيّة، وصعيد نشدان الحقيقة وإعلانها والدفاع عنها؛ كان تشانغ ينادي بأنّ رفع مستوى الإنسان يتمّ فقط بتحسين أوضاعه الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وأنّ حقوقه تنبع من المطالبة بتأمين الحياة الفاضلة في دولة مثاليّة. وفيما كان تشانغ يذهب خلال المناقشات إلى القول، دفاعًا عن منطق الدولة العادلة، بأن، طغيان الأنظمة السياسيّة في حقب التاريخ المتعاقبة هو الذي أُنيع فكرة حقوق الإنسان، كان مالك يقول، في المقابل، إنّ ذلك الطغيان الجديد مختلف تمامًا لأنّه طغيان الجماهير المسيّرة والأنظمة التوتاليتاريّة والعقائد المنحرفة، وكلّها يعمل على تذويب الفرد في الجماعة، بل إنّه طغيان طبقة على طبقات، وطغيان الدولة بكلّ ما تملك من قوّة وسلطان. وفي هذا الكلام، الذي يرد باستمرار على لسان مالك في محاضر الجلسات المشار إليها، تنديد غير مباشر

بالتوجه الماركسيّ- اللينينيّ الذي كان مندوبو الاتحاد السوفيّاتيّ ويوغوسلافيا يتسابقون إلى عرضه بأعلى درجات الحماسة، وأساليب الإقناع.

الظاهرة الثانية تجلّت في اجتماعات ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧، حيث انفجر الوضع انفجارًا واسعًا خلال المباراة العقائديّة بين شارل مالك وكلّ من تيلياكوف المندوب السوفيّاتيّ، ورينيكار المندوب اليوغوسلافيّ. ونوجز، في ما يلي، أهمّ ما قاله مالك في إحدى مداخلته الرائعة يومذاك:

"إنّ لم أكنُ مخطئًا في فهمي هذا العصر، فالمعضلة التي نواجه هي الصراع بين الإنسان وشخصيّته الخاصّة والحريّة، من جهة، والضغط الذي لا حدود له من قبل المجموعات، بما فيها أمّته، من جهة أخرى...

إنّ ادعاءات المجموعات اليوم، خاصّة السياسيّة منها، بأنّ الأمة تتجسّد في مؤسّسة تُسمّى الدولة، تطغى بشكل متزايد. هذه الإدعاءات تميل أن تفرض على الشخص ما يجب أن يعمل، وحتى ما يجب أن يعتقد، وما يطمح إليه، ما يتعلّق به شخصيًا وبطبيعة الأشياء. إنّ الدولة، ككيان سياسيّ، باتت تسيطر أكثر على مصير الإنسان كإنسان عن طريق القوانين، والضغط النفسيّ والاقتصاديّ، وأيضًا عن طريق الدعاية والضغط الاجتماعيّ.

يكن هنا، برأيي، أشدّ أخطار العصر، وهو بالتحديد القضاء على شخص الإنسان وفرادته وحصانته، وبالتالي تلاشي حريّة الاختيار. وما لم تُرفض لائحتنا للحقوق هذا الخطر، أو تتضمّن تصحيحًا له، أخشى أنّها لن تقوم بأكثر من التعبير عن قوى هذا العصر الضاغطة دون التأمل مليًا بها.

لهذا كلّه أودّ، سيّدي الرئيسة، لإيضاح نقطي هذه بقدر المستطاع، أن أرفع أربعة اقتراحات أراها تتوسّل إقرار اللجنة لها...

١. إنّ شخص الإنسان من أصله يتقدّم على أيّ مجموعة ينتمي إليها، سواء أكانت الطبقة أم العرق أم الوطن أم الأمة. إنّه، كشخص إنسانيّ، متقدّم بجوهره على هذه المجموعات...
٢. لذلك فإنّ عقله وضميره هما أكثر ما في الإنسان قداسة وحصانة، وليس انتماءه إلى هذه الطبقة أو تلك، هذه الأمة أو تلك، أو هذا الدين أو ذلك...
٣. إنّ أيّ ضغط اجتماعيّ، بصرف النظر عن مصدره، والذي يقرّر بصورة أوتوماتيكيّة قرار الشخص، هو خطأ...
٤. إنّ أيّ مجموعة ينتمي إليها، مهما كانت، دولة، أو أمة، أو أيّ شيء آخر، معرضة للخطأ شأن شأن الفرد الشخص. ففي كلا الحالتين، إنّ فقط الفرد الشخص، بواسطة عقله وضميره، هو الحكم الصالح على صحة الأمور وبطلانها..."

وما إن فرغ مالك من تلك المداخله الجريئة حتّى ثارت ثائرة السوفيات وحلفائهم في القاعة، وانبرى له تيلياكوف بكلّ أدوات المنطق الماركسيّ، مسقّهاً تلك النظرية التي قال إنّها تؤدّي إلى انهيار النظام العامّ، وإشاعة الفوضى الاجتماعيّة والعصيان المدنيّ، إلى آخر ما هنالك من دفع قائمة على هندسة الفكر الشيوعيّ، ومبدأ عبادة الدولة.

وانقسمت آراء من في القاعة، وتعمّدت، وتباعدت إلى أقصى حدود التناقض. ويلاحظ مالك في مذاكراته، بأسف بالغ، أن يقف مندوب بريطانيا اللورد ديوكستن موقف تيلياكوف، مبدئياً تحفّظه على أفكار المندوب اللبناني في المداخله، وفي خلفيّة ذهنه أنّ مثل هذه الأفكار يدفع إلى ثورة البلدان المستعمرة وشعوبها على الأباطوريّة التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس!.. كما يُلاحظ، باستغراب واستهجان، أن يقف مندوب فرنسا رينيه كاسان ضدّ أفكاره المطالبة بحريّة الفرد وحقوقه، فيساير الشيوعيّة التوتاليتاريّة حيناً، والأنظمة الليبرالية حيناً آخر، بأسلوب زبقيّ متردّد، وهو اليهوديّ الذي مات أفراد عائلته في الحرقه النازيّة، فضلاً عن كونه من كبار علماء القانون الذي يكرّس الحريّة الفرديّة.

وقد ردّ مالك على كاسان بقوة، وأسكته بقوله: من الفذلكات الخاطئة للعقل البشريّ أنّه يسعى دائماً إلى الحلول الوسطى كي يتهرّب من مواجهة الحقائق، ويظنّ أنّه بهذه الطريقة يستطيع التوفيق بين النظريّات المتناقضة، وصهرها في نظرية مختلفة جامعة.

ثمّ شدّد على حقّ الفرد في أن يقول "لا"، وأن يتمتّع بحماية القانون لهذا الحقّ. ولدى اعتراض المندوب البريطانيّ على هذا الرأي، منوّهاً بأنّ هنالك ثمناً يجب أن يدفعه الفرد، قال مالك: ولكن يجب أن تكون لذلك الثمن حدود، فلا يؤدّي استحقاقه على الفرد إلى زوال حريّة اختياره.

وحتم أخيراً بالقول: الفرد هو أساس كلّ مجتمع، وقد سبق وجوده وجود أيّ نظام اجتماعيّ، كما سبق وجود الدولة التي وُجدت لخدمته، ولم يُوجد هو لخدمتها أصلاً. هذا ما يتعيّن علينا إبرازه بوضوح تامّ في وثيقة حقوق الإنسان، وإلا فلا قيمة لعملنا على الإطلاق.

تلك هي الصورة المطابقة لما جرى في الاجتماعات الأولى المكثّفة، بين ٢٧ كانون الثاني (يناير) و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧، حول تصوّر الشرعة المطلوبة لحقوق الإنسان، ومحاولات التفاهم على معطياتها الأساسيّة. وقد ظهر التناقض، بأجلى مظاهره، خلال مناقشات ٤ شباط (فبراير) بحضور رئيسة لجنة السيّدة روزفلت التي كان لها موقف توفيقيّ في ذلك اليوم الهامّ، إذ قالت:

"أعتقد بأنني أودّ أن أقول كلمةً حول ما جاء في كلمة ممثل لبنان. تبدو لي حقوق الفرد على قدر كبير من الأهميّة في الكثير ممّا تنظر به اللجنة. ليس صحيحاً وضع الفرد خارج مجتمعه. لكن يجب الاعتراف بأنّه، ضمن أيّ مجتمع، يجب أن يحصل الفرد على حقوق تستدعي حمايتها. وفيما تقوم فروقات بيننا حول تفسير هذه الحقوق، أرى أنّ علينا، في إطار إعداد لائحة حقوق الإنسان، أن نفكّر بها بجديّة.

عدد منّا يعتقد بأنّ قيام مجتمع منظمّ في شكل حكومة هو لصالح الفرد. فيما يذهب آخرون إلى أنّ مجتمعاً منظمّاً في شكل حكومة هو لصالح الجماعة. ليس في اطار عملنا حسم هذا التباين بل علينا التأكيد، عند كتابة لائحة الحقوق، أنّنا نحمي الحريّات الأساسيّة

للفرد... لذلك، إنّ ما تقدّم به مندوب لبنان حريّ باهتمام جدّيّ من قِبَل لجنة الصياغة عند انعقادها أسوة، طبعًا، بسائر المداولات التي تبادلها أعضاء هذه اللجنة."

ولكنّ السيّدة روزفلت، التي أدهشها الدكتور مالك بصلافة موقفه، وقدرته الفائقة على التأثير والإقناع، افتتحت الاجتماع في الخامس منه بتهنئة مندوب لبنان على رأيه واجتهاده، وجاء في كلمتها:

"عند استذكار نقاشات الأمس، بدا لي أنّ مندوب لبنان تعرّض إلى الكثير من الانتقادات من قِبَل متكلمين اثنين، ولم يحصل على ما يستحقّ من دعم. ثمّة عدد من النقاط التي أدهمها بكلّ قواي، ويدعمها أخصًا، حسب علمي، كثير ممّن هم حول هذه الطاولة. أقول هذا كي أبذد الإنطباع بأنّ قلّة كانت تشاطره الرأي. لا أريده أن يشعر بأيّ لم أعبر عن موقفه بوضوح..."

وقد نشبت إثر هذه الاجتماعات، التي غرقت في بحر النظريّات والأفكار المطلقة المثاليّة، أو الأفكار العمليّة الماديّة، خلافات حول وضع مسوّدة الشرعة، تواصلت أياّمًا ليلاليها بين أعضاء اللجنة. فاقترح المندوب الأوستراليّ، الكولونيل وليم هودجسن، أن تُؤلّف لجنة مصغّرة من مندوبي الحكومات المتضاربة الآراء لوضع الخطوط الرئيسيّة للمسوّدة، على أن يتولّى صياغتها سكرتير الأمانة العامّة الكنديّ جون همفري وفريق عمله. وقد أيدت الولايات المتّحدة، وبريطانيا، هذا الاقتراح الذي رفضه السوفيّات، مفضّلين أن تتمّ الصياغة على يد هيئة مصغّرة من الأعضاء الـ ١٨ في لجنة حقوق الإنسان، فلا تكون الأولويّة للأمانة العامّة، أو أيّ مرجعيّة فكرية أو سياسيّة أخرى من خارج اللجنة المذكورة. ولقي هذا التمسك السوفيّاتيّ بحصريّة العمل على المسوّدة في يد اللجنة تأييد فرنسا، ولبنان، وبلجيكا، ودول أخرى متعدّدة، كما تلاقى رأي مالك مع رأي الآخرين على أنّ تكليف أيّ فريق من خارج لجنة حقوق الإنسان وضع المسوّدة ينتقص من شرعيّة التفويض الذي أعطاه المجلس الإقتصاديّ والاجتماعيّ لتلك اللجنة المنبثقة عنه.

وبعد مناقشات لا مجال إلى تعداد عناصرها واتّجاهاتها، تقدّمت فرنسا ويوغسلافيا ولبنان بحلّ وسط حاز التأييد من جانب الأكثرية، وهو أن تأخذ الرئيسة روزفلت، ونائبها تشانغ، ومقرّر اللجنة مالك، والسكرتير همفري، على عاتقهم متعاونين، صياغة المسوّدة الأولى لشرعة حقوق الإنسان، وأن يملكوا حقّ الاستعانة بأيّ شخص ماديّ أو معنويّ على هذا الصعيد في العالم.

وما إن بدأت تلك الهيئة المصغّرة أعمالها حتّى ذرّ الخلاف قرنه بين تشانغ الكونغوشيّ، ومالك التومائيّ، إلى حدّ أنّه بات من المستحيل أن يتفقا على أيّ مادة من موادّ الشرعة. فاضطّرت السيّدة روزفلت إلى تكليف همفري وضع المسوّدة، وعيّنت هيئة من ثمانية أعضاء لمشاركته في تلك المهمّة، هم: مندوبة الولايات المتّحدة ورئيسة اللجنة إليّ نور روزفلت، مندوب لبنان ومقرّر اللجنة شارل مالك، مندوب فرنسا رينيه كاسان، مندوب الصين ونائب الرئيسة ينغ تشونغ تشانغ، مندوب التشيلي هيرنان سانتاكروز، مندوب الاتّحاد السوفيّاتيّ ألكسندر بوغومولوف الذي حلّ محله تيلياكوف ثمّ فلاديمير كوريتسكي ثمّ ألكسي بافلوف، مندوب بريطانيا العظمى اللورد ديوكستن الذي حلّ محله جفري ولسن، ومندوب أستراليا الكولونيل وليم هودجسن. وتمّ التصويت بالموافقة على هذا التدبير في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ في لجنة حقوق الإنسان، فأصبح نافذًا.

ولكنّ التحدّيات العقائديّة تواصلت. وكان مالك يركّز في مداخلاته باستمرار، خصوصًا بعدما دفع السوفيّات إلى تمثيلهم في اللجنة المتشدّد الشيوعيّ بوريسوف، على المبادئ الآتية:

١. عدم بقاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجرد حبر على ورق في وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة، بل أن يُدرج في القوانين الدستورية للدول، فيكتسب صفة الشرعية القانونية.
٢. ضرورة الإستعجال، قدر المستطاع، في إنجاز هذه الوثيقة التاريخية، لأنّ التباين العقائديّ بين الشرق والغرب يحمل في عمقه الرضيّ جرثومة الحرب الباردة، ويُخشى في حال اندلاع هذه الحرب ألاّ تبصر الشرعة النور إلى الأبد.
٣. وجوب تحديد الحقوق الأساسية وتمييزها عن سائر الحقوق ذات الأهمية الأدنى، والحصول على إجماع حولها لإدراجها في الشرعة.
٤. التسليم المطلق بأنّ سلطة الدولة مستمدة من "إرادة" الشعب لا من "موافقة" الشعب كما يقترح الروس والبريطانيون.
٥. حرّية العقل والضمير في اختيار الفرد لموقفه من توجهات الجماعة المسيّسة.
٦. تعزيز الثقافة والتراث الكلاسيكيين للشعوب وتبادل الآثما بينهما، واحترام حرّية التغيير، وحرمة العائلة، والإعتراف بحقّ اللجوء، وحقّ تقرير المصير.
٧. إيلاء الدول الصغيرة ما تستحقّه من اهتمام، وتزويدها بالمفاعلات القانونية الدولية لتمكينها من فرض آرائها البعيدة عن المصالح الإمبريالية على الدول العظمى الطامعة بمزيد من السيطرة والإستعلاء.
٨. عدم استثناء أيّ دولة، أو شعب، على الإطلاق من امتيازات حقوق الإنسان، بسبب العرق أو اللون أو الدين، واعتبار جميع الأمم متساوية في الحقوق الإنسانية، مجتمعات وأفراداً.

وقد استمرّ الصراع قويّاً، والتحاذب متناقضاً، بين أنصار مالك الذي أصبح رأس الهرم في الدفاع عن الحقوق الإنسانية الأساسية المطلقة، وأنصار النظرة المادّية الماركسيّة التي تعتبر هذه الحقوق نسبيّة خاضعة لمصلحة المجتمع، الأمر الذي دفع بالسيدة روزفلت، الراغبة في التخلّص من هذا الجدل الذي لا نهاية له، إلى تنظيم حفلات عشاء خاصة للمندوبين الأكثر تشدّداً يتداولون خلالها المواضيع المستعصية في جو من الألفة والاسترخاء، عسى أن يساعد هذا التفاعل الاجتماعيّ في كبح التوتر والتشنّج والمزايدة.

وكان الكنديّ جون همفري قد مضى قدماً أثناء ذلك في وضع مسوّد من ٤٠٠ صفحة لوثيقة حقوق الإنسان بناء على تكليف اللجنة الثلاثية المؤلّفة من روزفلت وتشانغ ومالك. ولم يكن من العمليّ، إطلاقاً، أن يصدر الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان في ٤٠٠ صفحة، فقطعت إينور روزفلت جدل المتجادلين، ومزايدة المزايدين، بقرار حاسم قضت بموجبه أن يُكلّف رينيه كاسان وضع مسوّد مختصرة واضحة ودقيقة، على أن يستنير برأي مالك في كلّ فقرة من فقراتها.

وانطلق العمل الجدّي الأخير على هذا الأساس. فاعتمد كاسان، في بناء الوثيقة الجديدة شرعة "حقوق الإنسان والمواطن" الصادرة عن الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩، وشرعة "الماغنا كارتا" الصادرة عن نبلاء بريطانيا العظمى سنة ١٢١٥، وعمل بكلّ ما أُوتي من براعة، وتقنيّة حقوقيّة، على اختصار الإعلان العالميّ الجديد في ثلاثين مادة، مستعيناً بشارل مالك في بلورة نصوصه، وصياغته باللغة الإنكليزيّة التي كان يجهلها، والتي كانت ولا تزال اللغة الأولى في الأمم المتحدة. وهكذا انطبعت الوثيقة بأفكار مالك، وظهرت في متنها بصماته الدامغة، فضلاً عن تفرّده بوضع المقدّمة على ما سنذكر لاحقاً.

ومن أهمّ النقاط التي أصرَّ مالك على إدراجها في الوثيقة، فضلاً عن البنود الثمانية الواردة أعلاه، ما نصّت عليه المادة ١٨ من حرّية التفكير والضمير والدين، والمادة ٢٠ من حرّية الإشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، وعدم إكراه أيّ إنسان في الانضمام إلى جمعية ما، والمادة ٢٦ من حقّ الإنسان في التعليم، وكون هدف التربية هو إنماء شخصيّة الفرد إنماءً كاملاً، وتعزيز احترام الإنسان وحرّياته الأساسيّة وتنمية التفاهم والتسامح بين الشعوب.

وقد استطاع كاسان، بفضل احترامه الدبلوماسي، وعلمه بدقائق القانون أن يوفّق في موادّ الشرعة توفيقاً بارعاً بين القائلين بحقوق الفرد، والمدافعين عن حقوق الجماعة، وبين المتشدّدين في مسألة الحرّية، والمتمسّكين بمبدأ التضامن الاجتماعيّ في إطار الأنظمة السلطويّة. فظهرت بوادر نجاحه تدريجياً، وما لبثت اجتماعات اللجنة أن اكتسبت بعض الإيجابية، بالرغم من توالي التحدّيات والصراعات الفكرية والسياسية.

ولا غرو، في أيّ حال، أن تحتلّ السنة ١٩٤٧ مجالاً واسعاً من سرد الوقائع، ونقدها، وتحليلها، في مذكرات مالك ودفاتر يوميّاته. فمنذ ربيع تلك السنة، وحتىّ نهاية حريفها، تجمّعت في الأفق الدوّليّ غيوم داكنة سوداء، أخذت تندر بشرّ مستطير، وتدفع بالمسؤولين في لجنة حقوق الإنسان إلى حتّ الخطى بأقصى درجات السرعة الممكنة لإنجاز الوثيقة، وإبرامها في الجمعية العموميّة قبل فوات الأوان.

فقد بلغ الخطاب السياسيّ درجة عالية من التوتر بين السوفيات والحلفاء الغربيين، وخيّم على العلائق الدوّليّة أجواء الخذر والترقب لشعور أهل الحلّ والعقد بأنّ العالم سيواجه حرباً باردة وشيكة، فيما كانت اليهودية العالميّة تبذل جهوداً جبّارة لتأسيس الدولة الصهيونيّة في فلسطين، متسلّحة بالجرائم التي ارتكبتها هتلر ضدّ اليهود خلال الحرب. وقد ثارت نائرة العرب لهذه المطامع الخطيرة، وأخذوا يتأهبون لمواجهتها على كلّ صعيد.

ومّا دونه مالك في مذكراته، ليلة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، أي قبل سنة من نكبة العرب الأولى في فلسطين:

"إنّ النشاط الذي تبذله الأُمّية الصهيونيّة كثيف وخطير، لن يقوى العرب على مواجهته إلاّ بالتضامن الجدّي الكامل. وأخشى ما أحشاه أن تتحكّم بهم نوازع الأنانية والمزايدات السياسية، فتضيع فلسطين".

ثمّ إنه كان على اتّصال دائم بالسلطات اللبنانيّة عبر التقارير الدورية الدقيقة التي يبعث بها إلى وزارة الخارجية، وأهمّها تقرير مؤرّخ في أيار (مايو) ١٩٤٧، علّق فيه تعليماً مسهباً على اتّجاهات الأمم المتّحدة والدول العظمى بصدّد القضية الفلسطينية، وميلها إلى تقسيم فلسطين، وذلك قبل التصويت عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة بسنة أشهر. وقد نصح في ذلك التقرير بالموافقة على التقسيم، منبّهاً إلى أنّ القوى الدوّليّة الرئيسيّة لن تدعم الجانب العربيّ في أيّ نزاع مسلّح مع اليهود لشعورها بوجود التكفير عن محارق هتلر.

ومّا زاد في تشاؤمه إحساسه بالمفارقات الخطيرة في الاجتماعات المتواصلة التي كان يعقدها مع الوفود العربيّة في الأمم المتّحدة، وهو يذكر بعضها في دفاتر يوميّاته، معرباً عن تقديره لوزير خارجيّة السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز (الملك فيصل فيما بعد) الذي كان يعمل باستمرار على حسم الخلافات، وتقريب وجهات النظر، ومثنيّاً على وزير خارجيّة العراق الدكتور فاضل الجماليّ الذي كان مدرّكاً، كما يقول، لأبعاد القضية، وخطورة البلبلّة، وعدم الوضوح في الموقف العربيّ. وفي عداد البارزين الذين حمل وإياهم هموم

فلسطين، ومستقبل القدس في تلك المرحلة، فارس الخوري، وفريد زين الدين، وعبد الرحمن عزّام، وعبد الخالق حسّونة، وعوني الخالديّ، ورامز شّماعه، ونجم الدين الرفاعيّ ورحائيّ الحسينيّ، وجميل الباروديّ.

وكثيراً ما كان يريزح بالحمل الذي تنكّبه، وقد آلى على نفسه أن يحقّق حلم البشريّة، فيبدع شرعة عالميّة لحقوق الإنسان باعتباره العمود الفقريّ للجنة المختصة بإصدار تلك الشرعة، كما آلى على نفسه أن يتصدّر الدفاع العربيّ عن قضية فلسطين ضدّ قوّة من أخطر القوى المنظّمة في التاريخ باعتباره الشخصيّة الأناجح في عداد الوفود العربيّة، والأرجح فكراً وثقافة، والأعمق اتّصلاً بمراكز القوى الأساسيّة في المجتمع الدوّليّ... فكانت أوزار هذه المسؤوليّة المتعدّدة الجوانب تثقل كاهله، وتدفعه إلى القنوط أحياناً، فيعرض استقالته على وزارة الخارجية اللبنانيّة، ويطلب من إدارة الجامعة الأميركيّة في بيروت إعادته إلى دائرة الفلسفة. لكنّ هذين العرض والطلب كانا يُرضان في كلّ مرّة، فيعود إلى معايشة قدره مستسلماً.

وأيّان كانت تلك المسؤوليّة الجسيمة تدفع بصاحبها إلى القلق والبزّم والإحباط، لاسيّما وأنّه كان، في الوقت نفسه، يولي السفارة اللبنانيّة في واشنطن اهتمامه المتواصل، فقد صمد شارل مالك وحاز تقدير المجتمع الدوّليّ واحترامه إلى درجة أهابت بالأمم المتّحدة إلى انتخابه رئيساً لهمّ وأبرز مؤسّساتها بعد مجلس الأمن، أعني المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ في صيف العام ١٩٤٧. وكان الزعيم الوطنيّ الكبير رياض الصلح أوّل من أدرك أهميّة اختيار لبنان لهذا المنصب، فأبرق إليه مهنئاً، ومستنهضاً عزيمته لمزيد من الاهتمام بقضية فلسطين.

[...]

والجدير بالذكر أنّ مالك بذل جهوداً مضمّنية في صيف ١٩٤٧ وخريفه، مندفعاً بروحه الوطنيّة العالية لإقناع الدول العظمى بعدم التكفير عن جريمة مُرتكبة ضدّ شعب بارتكاب جريمة قد تكون أشدّ وأدهى ضدّ شعب آخر. وتقرّب حتّى من السوفيات الذين كانوا يعتبرونه عدوّاً لدوداً في سبيل هذا الهدف. ويذكّر في يومياته أنّه زار في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٧ مقرّ البعثة السوفياتيّة في نيويورك حيث اجتمع إلى أقطابها، وفي عدادهم كامنسكي الحبير الذي كان مالك يضاهايه معرفةً بالأدب الروسيّ، وشرب الفودكا معهم إلى ساعة متأخّرة من الليل، محاولاً إقناعهم بالعدول عن بعض المواقف التي تضرّ بالمصالح اللبنانيّة والعربيّة. لكنّهم كانوا، كما يقول، يتحدّثون معي وكأهمّ خارج القاعة، أو كأهمّ يسمعون هواتف من كوكب آخر.

والحقّ يُقال إنّّه لم يكن في استطاعة رجل فرد أن يقاوم وحده الجارف المرصود الذي عملت الصهيونيّة على تجييشه خلال قرون، في أمة ممزّعة تآكل عزمها الانحطاط ما يزيد على ثمانئة سنة تحت كوايس الطغاة والمستعمرين من الشرق والغرب، ووطن خارج للتو من براثن الانتداب إلى استقلال هشّ مشكوك في قابليّته للحياة، ووطن لا تزال تواريخ الفتوح الأجنبيّة محفورة على آخر عهود الفرنسيين، وفي مجتمع دوّليّ مُثقل الضمير بمجازر النازية يسعى إلى تفرّغ هواجسه الوجدانية بالتوبة عمّا اقترفته الآرية بحقّ اليهود، ولو كان ذلك بالتنازل عن خصائصه التراثيّة، ومصير شعوبه، وشعوب العالم جمعاء.

لقد تقاعد شارل مالك بعد أن صوّت العرب ضدّ قرار التقسيم، بالرغم من كلّ ما فعله لإفهامهم خطورة ذلك الرفض، وقرّر إنقاذ ما تبقى من طموحه المبكر، وهو شرعة حقوق الإنسان. فركب الباخرة "كوين ماري" في كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٧ مع زوجته وبعض مساعديه، وتوجّه إلى جنيف حيث شارك في مؤتمر لحقوق الإنسان ترعاه الأمم المتّحدة، وفي نفسه حين غامر إلى الوطن.

١٩٤٨: عبور تحت الخطر

بعد ندوة العمل الأمميّة المتّصلة بحقوق الإنسان في جنيف، قدّمت جاذبيّة الشرق بالدكتور مالك وزوجته إلى لبنان حيث قرّرا قضاء فترة أعياد الميلاد ورأس السنة ١٩٤٨، فقابل شارل المسؤولين، واجتمع بالأنساء والأصدقاء فترة وجيزة، ثمّ شدّ الرحال مجدّداً إلى نيويورك التي وصلها في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. وفي ٣١ منه بدأت اجتماعات المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ الذي يرأسه، فأدار جلساته الروتينيّة وفي دخيلة نفسه هموم قضيتين لهما حقّ الصدارة على ما عدهما في المعترك الدوّليّ: قضية فلسطين، ومسألة حقوق الإنسان. وكان يدرك تماماً أنّ انعكاس القضية الأولى على المصير الوطنيّ والقوميّ لا يعطّله إلّا انعكاس القضية الأخرى على المصير الإنسانيّ.

وتشير دفاتر اليوميات التي دأب مالك على تعهدها بعناية فائقة أنّه كان شبه متأكّد من أنّ تفجير البركان الفلسطينيّ لن يحدث قبل الربيع أو الصيف، فقرّر أن ينصرف خلال شتاء السنة ١٩٤٨ إلى شرعة حقوق الإنسان لتأمين ولادتها الطبيعيّة دون عملية قيصريّة.

ولا بدّ أن نتوقّف، مع بدايات هذه السنة التاريخيّة الحاسمة، عند الخطاب الشهير الذي ألقاه في لايك ساكس (نيويورك) بتاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨ في مؤتمر للمريّين والمدرّسين الأميركيّين حول حقوق الإنسان. فقد عرض لتاريخ الوثيقة، والجدل القائم حولها، والصعوبات المتعلّقة بصياغتها، وشدّد على كونها ماثلة في الجذور الأساسيّة لميثاق الأمم المتّحدة، قائلاً إنّ الميثاق الذي أبرم في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ سيّتعرّض لانتهاكات خطيرة بسبب مقالبة السياسة الدوّليّة والتوتّر القائم بين الجبارين، ولذلك يتعيّن ردّ الاعتبار إلى الميثاق من خلال الشرعة التي نعمل عليها، والمتّصلة بحقوق الإنسان. ثمّ أصرّ على نشدان الحقيقة في ذلك العمل الرائد، مركزاً على أربع مسائل مطروحة في سياقه:

١. الإنسان ليس فقط مجرّد حيوان بيولوجيّ خاضع للعلم بحكم تكوينه المادّيّ، بل إنّه عقل وروح وضمير ينبع منهما.
٢. الحرّيّة الشخصية هي القاعدة الأساسيّة لتحديد علاقة الإنسان بالمجتمع المعاصر.
٣. إنّ علاقة الفرد بالدولة تحتاج إلى بلورة وتنظيم، ودستورٍ مُسلّم به دُوليّاً.
٤. كذلك ولاء الإنسان الفرد يحتاج أيضاً إلى تحديد وتشريع. هل هو خاضع للدولة، أم للنوازع الخاصّة والشهوات الذاتيّة؟ وهل من الضروريّ أن يكون للإنسان الفرد ولاء واحد، أم يجوز أن تكون له ولاءات متعدّدة؟

وفي أثناء ذلك كان شارل مالك يشغل ثلاثة مناصب أساسيّة في الأمم المتّحدة: فهو رئيس المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ، ومقرّر لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عنه، وفي الوقت نفسه نائب رئيس اللجنة الفرعيّة للصياغة إليّينور روزفلت، ثمّ ترأّس لاحقاً لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن الجمعية العموميّة في إطار اللجنة الثالثة خلّفاً للسيدة روزفلت، وبقي في ذلك المنصب إلى سنة ١٩٥١. ومعروف أنّ هذه اللجنة تتألّف من ٨٥ دولة، وهي التي أقرّت الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان بصيغته النهائيّة، وأذاعته في كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٨.

وقد ترتّب على مالك، بفعل هذه الأنشطة المضنية، مسؤوليات جسام، لاسيّما وأتّه كان مضطراً للقيام، في الوقت نفسه، بأعباء السفارة اللبنانيّة في واشنطن. ولكنّ الذين اختارهم ليكونوا ساعده الأيمن في المفاوضات، ثمّ السفارة في واشنطن، والذين وصلوا إلى أميركا متأخّرين بسبب الإجراءات الإدارية ذات الطابع الروتينيّ "العثمانيّ" المترهل في لبنان، ما لبثوا أن حملوا عنه الأعباء المرهقة في كثير من المواقع والمناسبات، وكانوا خير الأعوان الدارين الأكفاء لمساندته في المواقف الصعبة التي يضطرّ إلى اختبارها.

ومن أبرز هؤلاء الديبلوماسيّ العريق الدكتور كريم عزقول الذي كان ينيبه عنه في لجنة حقوق الإنسان عندما يكون مضطراً إلى متابعة أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العموميّة، خصوصاً في الفترة الممتدّة من أول أيار (مايو) إلى أواخر حزيران (يونيو) ١٩٤٨، في مرحلة إعلان دولة إسرائيل، والحرب التي اندلعت في ١٥ أيار (مايو)، وأدّت إلى هزيمة الجيوش العربيّة أمام العصابات الصهيونيّة. ونذكر في عداد مساعديه الأكثر نشاطاً وكفاءة الدكتور جورج حكيم الذي أصبح وزيراً للخارجيّة في السّتينات، وإدوار غزّة الذي أصبح سفيراً فيما بعد، والدكتورة جمال كرم حرفوش، وبعض الذين درسوا الفلسفة على يده في جامعة بيروت الأميركيّة، أمثال الكاتب والصحافيّ الشهير غسان تويني الذي كان يتابع دراسته يومذاك في جامعة هارفرد، وأصبح فيما بعد وزيراً ونائباً وسفيراً للبنان ومندوباً فوق العادة في الأمم المتّحدة، وكذلك الأديب الشاعر يوسف الخال، والمفكر اللاهوتيّ فخريّ المعلوف. وقد حمل هذا الفريق القليل العدد والكبير الفاعليّة، مسؤوليات المفوضيّة اللبنانيّة في واشنطن، وتمثيل لبنان في متابعة أعمال الأمم المتّحدة في مركزها الرئيسيّ بنيويورك عندما انتقل مالك وعزقول إلى باريس في خريف تلك السنة لإنجاز الشريعة وإعلانها في ١٠ كانون الأوّل (ديسمبر).

كانت أحداث الشرق الأدنى تُلقى بظّلها على اجتماعات لجنة حقوق الإنسان، واللجنة المصغّرة للصياغة في ربيع ١٩٤٨، وقد أدرك مالك هول ما تخطّط له الصهيونيّة قبل اندلاع حرب النكبة، فأرسل عدّة برقيات في نيسان (أبريل) وأيار (مايو) وحزيران (يونيو) إلى الحكومة اللبنانيّة، منبّهاً وداعياً إلى القيام بأوسع الاتّصالات مع العواصم العربيّة والأجنبيّة لتفادي الكارثة. وأهمّ البرقيات المشار إليها تلك التي بعث بها في ٧ أيار ١٩٤٨ قبيل اندلاع المعارك، وقد جاء فيها:

"لقد أتمّ اليهود استعدادهم لإقامة دولتهم بالقوّة، وسيباشرون العمليّات العسكريّة خلال هذا الشهر، فإنّ لم يقض العرب على هذه الدولة في غضون سبعة أيّام، ستدوم سبعة أشهر، فإنّ لم يقضوا عليها خلال سبعة أشهر ستدوم سبعة أعوام، فإنّ عجزوا عن إزالتها في سبعة أعوام فقد تدوم سبعين عاماً، وربما أكثر".

ومما أسرّ به إليّ تقيّ الدين الصلح، رحمه الله، أنّ رياضاً عندما قرأ هذه البرقيّة قال: "هذا الرجل نبيّ أو غيبيّ". فلمّا انخرمت الجيوش العربيّة، بعد أقلّ من سبعة أيّام، قال رياض: "أشهد أنّه لا نبيّ بعد سيّد المرسلين. لكن في كلام الرجل رؤيا لا يختصّ بها إلاّ الأنبياء!"

وشدّ ما كانت دهشة تقيّ الدين عندما دكّرته بتلك البرقيّة بعد اتفريقيّة الهدنة التي وقّعها العرب مع الدولة العربيّة في رودس سنة ١٩٤٩ قبل مرور سبعة أشهر على الهزيمة، ثمّ عند الهجوم الثلاثيّ على مصر سنة ١٩٥٦ بعد مرور سبعة أعوام على قيام تلك الدولة، فقال لي: "مع الأسف أننا لن نعيش سبعين عاماً بعد اليوم لنرى تتمة النبوءة!"

ومهما يكن من أمر، فقد نشطت الأجهزة الغربيّة والشيوعيّة، كلٌّ في اتجاه مصالحه، لعرقلة العمل المتعلّق بصياغة الشريعة التي كان يتولّاها، كما سبق وأشرنا، مندوب فرنسا رينيه كاسان. أمّا الغربيّون فتعود أسباب عرقلتهم إلى توجّس جدّيّ من أن تتحوّل شريعة

حقوق الإنسان إلى سيف ذي حدّين يدينهم على تسهيل قيام الدولة العبرية في فلسطين، وتشريد سكانها العرب، مثلما يدين النازية على ما ارتكبتها ضدّ اليهود في ألمانيا النازية. وأمّا الشيوعيون فإنهم كانوا يتخوفون من استخدام الشرعة المذكورة لفضح المجازر التي ارتكبتها الرفيق ستالين، "صديق الشعوب"، خلال الثلاثينات بإزالة أكثر من سبعة ملايين روسيّ من الوجود خلال عملية "التطهير" العقائدية الكبرى.

وأخذت أعمال اللجنة بفعل هذه العرقلة تتباطأ، ويلتزم المعرقلون موقف الترقّب والتشويش وإثارة الأمور الثانوية والجانبية، وريثما تنقشع الغيوم الملبّدة في الشرق الأدنى بالنسبة للدولة العبرية الفتية، وريثما تنشب الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن فتصرف الأنظار عن مآسي الأمة الروسية، وتبرز أهمية التوتاليتارية الشيوعية في تأسيس نظام عالمي طبقي "يحزّر الإنسانية من عبودية رأس المال".

ولكنّ مالك كان بالمرصاد لهذه الأساليب الغوغائية الديماغوجية، رغم اهتماماته الضاغطة بالنكبة العربية وذيلها، من أمور اللاجئين، إلى التعويض عمّا لحق بالفلسطينيين من ظلم وتشريد، إلى محاولة انتزاع قرارات عادلة من جانب الأمم المتحدة، إلى آخر ما هنالك من أوزار ألقيت دفعة واحدة على منكبيه.

ومن أغرب الظواهر التاريخية التي لا يجد لها الباحثون تفسيراً، اللهم إلا الضالعين في العلم والمدرّكين لأهداف القوى الغامضة الطامعة بالسيطرة، أنّ جميع مندوبي الدول العظمى أخذوا يعملون في تلك المرحلة، بأسلوب أو بآخر، للحؤول دون إبرام شرعة حقوق الإنسان. ويبرز الدكتور مالك، في مذكراته، ذلك الإجماع الدوليّ الأعلى على رفض الشرعة بكونها ستصبح، ولو حبراً على ورق، القوة الوحيدة التي تعترض منطق القوة، وسوف تجسّد، ولو بعد حين، ضمير العالم الجاثم على صدر الجبابرة الأقوياء، والمثل الإجماعي الخالد الذي ينبذونه في سرائهم ويلوذون به في ضرائهم. فهي أشبه بالله، يكفر به الإنسان عندما يقوى، ويشوب إليه عندما يضعف!...

وكانت السيّدة روزفلت تعانين جهود مالك، وكفاحه المستميت في سبيل الشرعة أمام ذلك الحشد المتنوع من المعرقلين الراغبين في تعطيل المسيرة، فقرّرت حرق المراحل رغبةً منها في تغليب العمل على الجدل، وكلفته في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، بالرغم من اعتراضات لا عدّها لها ولا حصر، وضع مقدّمة الشرعة (الديباجة)، وهي الإطار الفلسفيّ الأساسي الذي يحتوي، جوهرياً، بنودها كافة. وقد حاول تشانغ، مندوب الصين، أن يبدّل في تلك الديباجة عند التصويت عليها في ١٤ حزيران (يونيو)، عبارة "inalienable" لكنّ اقتراحه سقط، وأقرّت الديباجة بحرفيتها مع بعض التعديلات الطفيفة^١.

ثمّ إنّ الجمعية العمومية للأمم المتحدة عقدت دروتها العادية في باريس خريف السنة ١٩٤٨، حيث انتُخب الدكتور مالك في ٢١ أيلول (سبتمبر) رئيساً للجنة الثالثة المعنية بحقوق الإنسان، خلفاً للسيّدة روزفلت التي بقيت في رئاسة اللجنة الفرعية المهتمة بصياغة الشرعة. وقد تعيّن على مندوب لبنان، كما سبق وأشرنا، أن يدير اجتماعات ٨٥ عضواً يؤلّفون اللجنة الثالثة، ويدخل في سباق مع الزمن لإقرار الوثيقة العالمية قبل نهاية السنة الجارية.

^١ كان اعتراض المندوب الصيني على كلمة (inalienable)، وهي تعني "التي لا يطلها شيء" بالنسبة للحقوق الأساسية والحزّيات. وقد رفض مالك إسقاط هذا التعبير من الديباجة، وبقي في النصّ الأساسي بالإنكليزية والفرنسية على حاله. ولا أعرف لماذا قالت الترجمة العربية المُعتمَدة اليوم في الأمم المتحدة ب "الحقوق المتساوية الثابتة" بدلاً من اعتماد قول الأديب الشاعر والعلامة اللغويّ أمين نخلة في ترجمته ب "تساوي الشعوب في حقوقهم التي لا انتزاع لها عنهم"، وهو أوفى بالغرض المقصود. وكان أمين نخلة قد قام بتعريب الإعلان العالميّ بطلب من الدكتور شارل مالك نفسه سنة ١٩٤٧، وثمة فرق شاسع بين الأداء البلاغيّ الرفيع الذي تميّز به نصّ الأستاذ نخلة، والنصّ الذي توّزعه الأمم المتحدة على الناطقين باللغة العربية حالياً.

وكان رينيه كاسان قد فرغ من وضع المسوّدة الأخيرة للشرعة بالاشتراك مع مالك الذي تكفّل تثبيت موادّها الرئيسيّة، فضلاً عن تحريره الديباجة، وهو ما ذكرناه أعلاه. غير أن، مناقشة الوثيقة، والتصويت عليها بنداً بنداً، فتح باب المزايدة على مصراعيه بين مندوبي الدول الكبرى التي جنحت إلى السلبية. فالروس كانوا رافضين منذ البداية واعتمدوا الماطلة وإثارة الجدل، وكذلك البريطانيون. ثمّ جاء من يبنّه الأميركيين وراء الكواليس إلى ضرورة إسقاط الشرعة باعتبارها لا تناسب مصالحهم على أصعدة مختلفة. كما ظهرت لدى معظم الوفود العربيّة نقمة على الأمم المتّحدة المهتمّة بحقوق الإنسان وغير المكترّثة، حسب تعبير مندوب السعودية جميل البارودي، لحقوق الألوّف من الفلسطينيين النازحين الذين اغتُصبت أرضهم، وأصبحوا بلا مأوى. وظهرت في المقابل مطالبة صهيونية بضمانات لليهود المقيمين في البلاد العربيّة (...). إلى آخر ما هنالك من موقف وظواهر غير مشجّعة، دفعت بالدكتور مالك إلى ممارسة أقصى درجات الحزم في التعامل مع ذلك الجرف الإعتراضيّ الفوضويّ الهادف إلى تخريب مشروعه.

فقرّر، بما يشبه التدابير الإستثنائية في حالة الطوارئ، أن تعقد اللجنة الثالثة اجتماعات متواصلة ليلاً نهاراً لمناقشة البنود، وألاّ يسمح لأيّ مندوب بمداخلة تتجاوز ثلاث دقائق، ثمّ أن يتمّ التصويت على مواد الوثيقة بمن حضر. وقد دوّن الرجل، في دفاتر يوميّاته، وقائع ٨٥ اجتماعاً، نورد فيما يلي بعض ملاحظاته المتعلّقة بها:

بعد جدل عقيم طويل حول لغة الوثيقة تقرّر أن تناقش بنودها كما وردت في اللغتين الأصليّتين اللّتين وُضِعَتْ فيهما، أي الفرنسيّة والإنكليزيّة، على أن تُترجم لاحقاً إلى الروسيّة والصينيّة والإسبانيّة، ثمّ تُنشر وتعمّم باللغات الرسميّة الخمس المعتمّدة (يومذاك) في المنظمة الدوّليّة.

كانت زومانة أعمال اللجنة الثالثة قد وُضِعَتْ مسألة حقوق الإنسان في المرتبة الخامسة، أي أنّه كان من المفترض ألاّ تتمّ مناقشة الشرعة وإقرارها إلاّ بعد الفراغ من معالجة أربع قضايا رئيسيّة في جدول الأعمال. ولكنّ تدخل مالك، بقوة وتصميم، نقل قضية حقوق الإنسان إلى المرتبة الأولى لتسريع إصدار الشرعة.

في ٤ تشرين الأوّل (أكتوبر) هبّت عاصفة من الجدل والتهجّم العنيف، بين ماهيو البريطانيّ وبافلوف السوفيّاتيّ، حسمها الرئيس بدعوة شديدة اللهجة إلى التزام أدب المناقشة، فخرسا على الفور. ولدى مراجعة المادّة الثالثة القائلة بأنّ "لكلّ فرد الحقّ في الحياة والحريّة والسلامة الشخصيّة"، حمل بافلوف على قانون الإعدام الذي يُطبّق في الولايات المتّحدة، فقالت السيّدة روزفلت بسخرية: "أنت على حقّ. يجب أن نعتمد في أميركا أسلوب الرفيق ستالين في الرحمة والعفو." وكان هذا الجواب مثيراً لموجة من الضحك سكت عندها المندوب السوفيّاتيّ، وغادر القاعة.

إنّها أمثلة على الخطاب المتشجّع، والجوّ المتلبّد، في تلك الجلسات الختامية لمناقشة الوثيقة. وكثيراً ما كان مالك يتصرّف تصرّف المعلّم مع تلاميذه القاصرين في المدرسة الابتدائيّة، فيعيد بكلمتين المندوب الصيبيّ تشانغ إلى أرض الواقع بعد أن يكون، وهو المعتدّ بثقافته الواسعة، قد أوغل في مجاهل القرون الغابرة، أو يذكّر السوفيّاتيّ بافلوف، عندما يهاجم تجارة الرقيق في آسيا وأفريقيا وأميركا، بأنّه يمثّل نظاماً يسترقّ شعوباً برمتها، أو يكشف الاجتهاد المغرض لكاسان عندما يحشر كلمة ما في غير موضعها لغاية في نفس يعقوب، فيشطبها أو يستعيض عنها بكلمة أخرى... حتى قيل، في أروقة الهيئة الدوّليّة، إنّ مالك يعلم أعضاء اللجنة الثالثة قاموساً جديداً.

وأخيراً، تحقّق الأمل المنشود، وتمّ إقرار الشرعة بالأكثرية الساحقة من الأصوات، ودون أيّ اعتراض من أحد، فأذيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قصر شايو في باريس، بتاريخ العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، أمام حشد نادر المثل من رجال الصحافة والإعلام. ويمكن القول إنّ الأمم المتّحدة أثبتت، للمرة الأولى، وجودها المعنويّ المطابق لروح ميثاقها بفضل ذلك الإنجاز التاريخي، كما حظي لبنان بالمركز المرموق في المجتمع الدوليّ المعاصر.

أين الحقوق من العقوق

كان شارل مالك يعرف حقّ المعرفة، وهو مُكبّبٌ على إنجاز الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، أنّ تلك الوثيقة الفريدة المتكاملة ستنام نومة أهل الكهف على الرفوف المنسية في خزائن الحكومات، وأنّ ما عجز الأنبياء والحكماء والمصلحون عن تحقيقه عبر الأزمنة لكبح المظالم، وردّ نوازع الشرّ، وأسباب الفتن والحروب، لن تستطيع ورقة شاردة في مهبّ المطامع أن تحقّقه بالدعوة المثالية إلى الإخاء والمساواة بين البشر، وتكريس حقّ الفرد والجماعة في الحرّيّة والعدالة.

لكنّه كان يؤمن بأنّ النداء الهادف، حتّى في صحارى الضياع وشعاب الكواسر والضمور، خير من الصمت المطبق والركون الحزين، وأنّ تسجيل الموقف الجريء الثابت، ولو في طلب المستحيل، من شأنه حثّ الضمائر وتحفيز العقول بانتظار الظروف الموضوعيّة المؤاتية لقهر الحواجز وبلوغ المستصعبات.

وانطلاقاً من ثقته بنفسه، وإيمانه بكون الشرعة واجبة الوجود لتأسيس مجتمع الحرّيّة والحقّ والاحترام في العالم المعاصر، رأى أنّ مجرد إدراجها في تراث الأمم المتّحدة سيظلّ ماثلاً في حافظّة الشعوب إلى يوم تنصاع فيه الحكومات لإرادة شعوبها، فتنقل تلك الوثيقة النظرية إلى حيّز التنفيذ. وقد شبّه لي مراراً شرعة حقوق الإنسان بالهواتف الغيبية (oracles) التي تقصّ مضاجع الطغاة الجبابرة بواسطة ضمائرهم، فكأثما النذير الداوي في هياكل دلفي على جبل الأولمب لهدي حكّام المدن الإغريقيّة القديمة سواء السبيل، أو نعيب الهامات المطالبة بالثأر عند الجاهليّين العرب^١.

وكان شارل يؤمن بالله، وتدخّله في أمور البشر ومصيرهم، فهو الذي يهدي عباده الصالحين، ويستجيب لمن يستعينه في الخن والشدائد. وقد سعى، بكلّ ما أوتيّ من قوّة الإقناع خلال صياغة الشرعة، إلى ذكر الإيمان بالله في مادّة مستقلة من موادّها الثلاثين، أو في الاستهلال الذي وضعه لها. وطاوعه في ذلك المندوبون اليهود، والمسيحيّون، والمسلمون، من أهل الديانات الإبراهيميّة، لكنّه اصطدم بمعارضة الملحدّين السوفيات خصوصاً، ومعظم البوذيين والكونفوشيّين، وسائر العلمانيّين، فاضطرّ إلى التخلّي عن ذلك المسعى.

وعلى أنّه ذاق المرارة في مغالبة الفوضى العقائديّة، ومجابهة مراكز القوى، وصراعات النفوذ داخل الأمم المتّحدة، فقد ظلّ يؤمن بأنّ وجود هذه المنظّمة يشكّل إطاراً مثاليّاً للحوار الذي يعتبره صمّام الأمان في اجتناب الحروب، وحثّ الأقوياء على معاملة الضعفاء بالحدّ الأدنى من دوافع الحسنى. وممّا قاله في مذكراته، بتاريخ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨:

^١ الهامات جمع الهامة، وهو طائر صغير يشبه اليوم، كان العرب في الجاهليّة يعتقدون أنّه يخرج من رأس القنبل المظلوم، فيظلّ بصيح "اسقوني" حتّى ينأر القوم لذلك القنبل. وفي قول أحدهم:

يا سعدُ إلا تدعُ شتمِي ومنقَصِي
أضربُك حتّى تقولُ الهامَةُ اسقوني

"بالرغم من انخراط المنظمة الأممية وصلاحياتها المحدودة، فإنها اليوم أفضل تركيبة دُولِيَّة ممكنة للتفاعل والتفاهم والتعاون بين الأمم. ذلك أنّ الدول العظمى لا تستطيع بحضورها الدائم في الأمم المتحدة أن يتجاهل بعضها بعضاً، أو يستعلي بعضها على بعض، كما لا تستطيع أن تتجاهل الدول الصغرى فتسحقها وتستبيح كرامتها وحقوقها دون حسيب أو رقيب. لقد تعب العالم من الحرب، والخطر النووي يهدده بالفناء. وتبقى الأمم المتحدة، على ضعفها وهزلها، ذلك الملجأ المحدود غير المرصود على طلاب العدالة ودعاة الحرّيّة، والحمد لله أنّه موجود".

وفي الوقائع المتصلة بسيرة الرجل وأهدافه، أنّه ما إن فرغ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نهاية ١٩٤٨، حتّى عكف بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤، وهو سفير لبنان في واشنطن والندوب اللبناني الدائم في الأمم المتحدة، على وضع ملحق لذلك الإعلان يؤمّن تطبيقه من جانب الدول الموقّعة عليه، والدول المنضمّة لاحقاً إلى الأمم المتحدة، بحيث يكون التزامها نصّه الحرّيّ شرطاً أساسياً لقبول انضمامها إلى المنظمة الأممية. وكان هدفه الرئيسيّ أن يُكسب مبادئ شرعته صفة القانون، فتصوّت الجمعية العمومية على قرار يُدرج في نظامها الأساسي، ويقضي بأن تُدخل كلّ دولة منتمية إلى الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في صلب دستورها، فيصبح جزءاً لا يتجزأ منه، شرعاً وقانوناً.

ولكنّ حرب كوريا التي اندلعت سنة ١٩٥٠، ودامت حتّى السنة ١٩٥٣، وانتصارات ماوتسي تونغ الذي أعلن جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، وحكمها ابتداءً من السنة ١٩٤٥ بالتحالف العضويّ مع الاتحاد السوفياتي، ثمّ تحوّل النزاع العربيّ- الإسرائيليّ من خلاف على وطن إلى صراع وجود أو عدمٍ بالنسبة للفريقين المتنازعين، تمّ تأسيس حلف الأطلسيّ عام ١٩٤٩، وتوسّعه التدريجيّ حتّى سنة ١٩٥٥، إذ نشأ بوجهه حلف وارسو في تلك السنة، وكذلك قيام الثورة المصرية في تموز (يوليو) ١٩٥٢، وظهور قوّة جمال عبد الناصر باسم القومية العربية، وتحالفه مع السوفيات ابتداءً من ١٩٥٥ لكسر حصار السلاح وبناء سدّ أسوان... كلّ تلك الأحداث، التي شطرت العالم إلى عاملين، جعلت دور الأمم المتحدة يتقلّص بفعل الحرب الباردة إلى وظيفة ساعي البريد أو مخلص المعاملات، وعطلت جهود مالك لجعل حقوق الإنسان فصلاً أساسياً في دساتير الأمم، والزامها تطبيقه. ومما قاله لي، عندما اندلعت أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا سنة ١٩٦١، وكادت تؤدّي إلى حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي: "لو كانت شرعة حقوق الإنسان جزءاً من الدستورين الأميركيّ والروسيّ لما نشبت أزمة من هذا النوع، لأنّ سلامة العالم كان يمكن أن تقوم على مطالبة الشعبين باحترام كلّ من حكومتيهما للدستور".

ولعلّ خير تعبير عن الخيبة والأسف لتدنيّ اهتمام المجتمع الدوليّ بحقوق الإنسان، ما دوّنه شارل في دفتر يومياته خلال إقامته بنادي خريجي جامعة هارفرد في نيويورك بتاريخ ٨ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٥٤، وذلك لمناسبة مرور ستّة أعوام على الإعلان العالميّ. فقد كتب يقول:

"لم تُعدّ حقوق الإنسان حديث الناس وموضع اهتمامهم كما كانت عام ١٩٤٧، يوم كنّا منهمكين في صياغة الشرعة. ثمّ إنّ الحماسة كانت على أشدها في الأمم المتحدة حول هذه المسألة خلال الدورة التي عُقدت في باريس عام ١٩٤٨، وصدر عنها الإعلان العالميّ بحيث سُمّيت دورة حقوق الإنسان".

"لقد انحسر الاهتمام بتلك الحقوق اليوم في الأمم المتحدة والعواصم العالميّة، وحلّت محلّه المساعي الهادفة إلى معالجة القضايا السياسيّة، كالحرب الباردة والسلم العالميّ المهذّب، والتصوّر الممكن لتعايش أفضل بين الكتلة الشيوعيّة وسائر الأنظمة العالميّة. كذلك تنصّب الجهود على موضوع تحرير الشعوب الأفريقيّة والآسيويّة التي لا تزال رازحة تحت وطأة الاحتلال، وإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الإقتصاديّة المادّيّة الناجمة عن الثورة الاجتماعيّة التي تعصف بجميع بلدان العالم، وكيفيّة السيطرة على الطاقة الذريّة وتوجيه استخدامها لأغراض سليمة نافعة. كلّ هذه الامور تتصدّر عقول البشر، وتستأثر باهتمامهم دون مسألة حقوق الإنسان."

"أمّا الأبحاث والمناقشات حول هذه الحقوق في الأمم المتحدة خلال السنة الحاليّة فقد جاءت مخيبيّة للأمل، وكانت بعيدة عن الواقعيّة كلّ البعد. ذلك أنّ التنظير الأساسيّ يدور حول كيفيّة تحرير الشعوب من الحكم الأجنبيّ، ورفع المستوى المادّيّ لحياة الجماهير، وتأمين معيشتهم، وقد أهملّ المجتمع الدوليّ كليّاً مسائل جوهرية كالحريّات الأساسيّة للإنسان، والصفات الملازمة لوجوده وكرامته، أعني بذلك حرّيّة الفكر والضمير، وأنظمة الحكم المتحرّرة، والحياة الثقافيّة الرافقة للصناعة للسلام."

"فالثورة الاجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة التي تحتاح العالم تطمس أيّ شعور بالكرامة الإنسانيّة المستقلّة. وقد طغت على روح الإنسان الفرد، ومثله العليا، وسائل رفع المستوى المعيشيّ للجماعة طبقاً لوتيرة تصاعديّة متواصلة."

"تلك هي المرحلة التي تجتازها الإنسانيّة الآن بمظهرها الجليّ وصورها الحسيّة. وهي في اعتقادي لن تدوم. فلا بدّ للكرامة الإنسانيّة المتأصّلة في الكائن البشريّ، والتي تجعله يقف وحده عرياناً أمام خالقه مستغفراً مستنيراً، لا بدّ لهذه الكرامة أن تعود فتثبت وجودها. إلا أنّها لن تستطيع ذلك ما لم يهتّب المدركون لهذه الحقيقة، والمؤمنون بالقيم الروحيّة، والمثّل الفوقيّة الخالدة من حماة الثقافة والتراث الحضاريّ العريق، والذين التزموا احترام الإنسان وحقوقه قبل النصوص التي وُضعت لذلك وفي معزل عنها... ما لم يهتّب هؤلاء جميعاً متغلّبين على أهوائهم، ومسيطرين على أطماع حياتهم الخاصّة وانحراف مجتمعاتهم، فيتصدّوا بقوة وإيمان لكلّ ما هو انحطاطيّ ظلاميّ بدائيّ غريزيّ جحيميّ في المحجمة المادّيّة الشرسة."

"إنّ الصراع المصيريّ بين الروح والمادّة هو الصراع الأهمّ في المرحلة الراهنة. والذين يسعون إلى إنقاذ الإنسان انطلاقاً من المعطيات الإقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة وحدها لا يدركون، مع الأسف، أنّهم سيقعون عاجلاً أم آجلاً في الشرك الذي نصبه لهم الّد أعدائهم. فإنّ كلّ ما هو مثاليّ روحانيّ حقيقيّ، وكلّ ما هو خير وحقّ وجمال وكرامة واحترام وحرّيّة وعدالة، ينادي بأعلى الصوت وأعظم التوق، أكثر من أيّ وقت مضى، طالباً حلفاء لا يتردّدون، وأصدقاء مخلصين لا يتقاعسون، في المعركة الحاسمة."

هذه الإنطباعات الصريحة العفويّة أعرب في سياقها الدكتور شارل مالك عن كبير الأسف والألم للدرك المادّيّ الذي جنح إليه العالم، والتهافت الروحيّ والخلقيّ الذي يتخبّط فيه المجتمع البشريّ سنة ١٩٥٤. فما عساه يقول اليوم، بعد مرور خمسين عاماً على شرعة

حقوق الإنسان، فيما لو نظر من الملائ الأعلى إلى عالم القبائح الذي خلقتة حضارة المادّة ليقضي على الإنسانيّة المستنقعة في جحيم الفساد؟

أين الحريّات الأساسيّة التي نادى بها من حرّيّة الزنى والإباحيّة وعبادة الجنس؟!

أين تلك الحريّات والحقوق من حرّيّة القتل والسحل والترويع والتنكيل، وإرهاب الدول والجماعات والأفراد؟!

أين تلك الحريّات والحقوق من طغيان رأس المال، وعودة الظلم والافتراس التجاريّ والإحتكار الصناعيّ، وتشويه الطبيعة، وابتزاز خيرات الأرض، وتلوث أنهارها وبحارها، وخرق سمواتها، واستئصال غاباتها، وتسميم هوائها، وترويع الكواكب في مدارها؟!

أين حرّيّة الفكر والضمير في عالم راعع مسحوق أمام القوّة العاشمة، لا رأي فيه إلا لمن طوع الانحراف، ولا قول إلا لمن قال الضلال دون الصواب، ولا حكم إلا لمن طغت أطماعه وشهوته على فكره وضميره؟!

لا شكّ في أن هذا التهافت المادّيّ، والانحراف الخُلقيّ، وما يتكفّلان به من مصالح إقتصاديّة للرأسماليّة المتوحّشة، ومطامع سياسيّة للعنصريّات الفوقيّة، والعصببيّات الحاقدة التصفويّة، يبعث اليأس ويدعو إلى التشاؤم، خصوصاً بعد تفاقم الخطر النوويّ وتفكّلت أسلحة الدمار الشامل من الرقابة الجديّة والاحتواء السديد. وصحيح أنّ حقوق الإنسان، التي لم تُلجّ إلى عمق الدساتير والأنظمة بحيث تندرج في صلب القوانين الملزمة للدول، بقيت مادّة سهلة التداول في أجهزة الإعلام، وصعبة التطبيق في أجهزة الحكومات.

ولكنّ الإعلان العالميّ لتلك الحقوق كان ولا يزال أشبه بسيف داموكليس المُصنّلت على رؤوس الطغاة، والأنظمة المستبدّة الجائرة، وقد فعل فعله المستتر غير المباشر في حماية الأفراد وتحرير الشعوب.

فلولا المؤثّرات الخفيّة لذلك السلاح المعنويّ الخطير الذي تغلغل في عمق الضمائر الفرديّة والجماعيّة، لما انهارت الأنظمة الشيوعيّة التوتاليتاريّة، وسقط جدار برلين.

ولولا وجود تلك الشرعة التي كرست مبادئ الحرّيّة والمساواة، وعدم التمييز بين البشر، لما سقط النظام العنصريّ في جنوب أفريقيا، وبدأت الصين تتّجه بخطى واثقة نحو الحرّيّة الإقتصاديّة التي لا بدّ أن تنعكس آجلاً على النظام السياسيّ.

ولولا رسوخ حقوق الإنسان في الأعراف الدوّليّة رسوخاً يكاد يضاهي القوانين الدستوريّة قوّة ونفاذاً، لما ظهرت تلك الموجة العارمة المؤيّدّة لحقوق الشعب الفلسطينيّ في الرأي العامّ العالميّ ولدى معظم الحكومات، بالرغم من الضغوط السياسيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة لطمس هذه الحقوق، وشرعنة احتلال الأرض في لبنان وسوريا وفلسطين، والاستهتار المتواصل بقرارات مجلس الأمن والأمم المتّحدة.

لذلك يمكن القول إنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، الذي لم يستطيع أن يكون، حتّى الآن، أكثر من حافر ضميريّ معنويّ يساعد العوامل الإيجابيّة القادرة على التغيير، لا يزال قوس القزح الوحيد المعلق في سماء التميّ، والذي يمكن أن يتحوّل، عندما تتوافر الظروف الموضوعيّة، إلى جسر عبور لتحرير الأفراد والمجتمعات من القيود السلطويّة الجائرة، والكوابيس القهقريّة المختلفة.

فيا أيّها الرائد الذي آمن بالإنسان وحقوق الإنسان، وأراد لبنان وطناً للإنسان، إنسان الفكر والضمير والإيمان.

أيّها الراقد تحت أغصان الزيتون في سفح لبنان، والراغد الذي لم يفقد الأمل، ولا عرف الملل، في الدفاع عن حقوق الإنسان الحرّ في مجتمع حرّ.

حسبك أنّك فارقت هذا الوجود، ولم تشهد الفصل الأخير من مأساة الحضارة، والإنسان، ولبنان.

ولكن، لك الله، لا تقنط ولا تكابد مرائر الخيبة، فإنّ لك أسوة بالأنبياء الذين عقّهم هذا الإنسان، وقد اتّخذ دون الله أرباباً، واستغنى بالحيوانية عن إنسانيّته. فلا بدّ له أن يستفيق يوماً، ويخرج من كهف الظلام رافعاً رأسه تحت الشمس. فما ضاع حقّ وراءه طالب، وكثيراً ما أصبح المغلوب في محكمة الأيتام هو الغالب.

المرحلة الأخيرة

بعد عشر سنوات من العمل الدبلوماسي في الولايات المتّحدة الأميركيّة (١٩٤٥-١٩٥٥)، عاد مالك للبنان ليعلم الفلسفة. ما أن وصل إلى وطنه حتّى استدعاه رئيس الجمهورية وطلب إليه أن يصبح وزير خارجية لبنان. طلب مهلة للتفكير في الموضوع، وبعد أن وافق قام بهذه المهمة وخدم وطنه في هذا المنصب الرفيع من ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨، ولم تكن تلك الفترة سهلة، إذ واجه تحديات "ثورة ١٩٥٨" التي قسمت البلد وأدّت إلى تدخّل البحريّة الأميركيّة كقوّة عسكرية لضبط الأوضاع. وفي أيلول من ١٩٥٨ سافر مالك إلى نيويورك وترشّح لمنصب رئيس الهيئة العموميّة في منظمة الأمم المتّحدة، وفاز في تلك المعركة السياسيّة الدوليّة، فترأس الجمعية العموميّة في الأمم المتّحدة لسنة كاملة، ختم فيها حياته الدبلوماسية ليتفرّغ للتعليم الجامعيّ. علّم شارل مالك في الولايات المتّحدة ثمّ في لبنان في جامعته أيّ الجامعة الأميركيّة في بيروت.

واظب مالك على التعليم والتأليف، وكان له دور في مئويّة الجامعة الأميركيّة عام ١٩٦٦، حيث أعدّ لمؤتمّرين كبيرين، الأوّل حول الإسلام المعاصر والإنسان، والثاني حول المسيحيّة المعاصرة والإنسان. في تلك الفترة أيضاً شارك في العمل المسكوني، على مستوى الباباوات والبطاركة، وكان عضواً في الوفد الرسمي للبطريرك أثيناغورس في المصالحة التاريخيّة مع البابا بولس السادس، والتي تمّت في ثلاث لقاءات متتالية في كلّ من القدس، وروما، واسطنبول.

اندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، ولم يعد باستطاعة مالك أن يصل إلى مكتبه في الجامعة الأميركيّة. وعندما رأى مالك أنّ الحرية في لبنان باتت مهدّدة، لم يستطع أن يقف على الحياد فاتّخذ موقفاً، ليس فقط على المستوى النظريّ، بل على المستوى العمليّ أيضاً، إذ شارك في تأسيس "جبهة الحرّيّة والإنسان" كما أسماها، والتي عُرفت في ما بعد باسم "الجبهة اللبنانية".

توفي مالك سنة ١٩٨٧ عن عمر يفوق الثمانين. وكان قد حصل على خمسين دكتوراه شرفيّة في حياته، وهو رقم قياسيّ في هذا السياق. وقد ترك عدداً كبيراً من المؤلّفات الفلسفيّة والسياسيّة واللاهوتيّة، كما ترك مذكرات شخصيّة تفوق الثلاثين ألف صفحة.